

تقرير يوثق واقع المراة والطفل و أبــرز انتهاكــات تـحـــالف العدوان في اليمن( تعز و مأرب ) خلال العامين ۲۰۲۰ -۲۰۲۱م

### منظمة انتصاف لحقوق المرأة و الطفل

منظمة حقوقية تسعى لحماية المرأة والطفل من خلال مناصرة قضاياهما والدفاع عنها وتوعية المجتمع بها وتأهيلهما نفسياً ومعنوياً

### أهداف المنظمة

رفع الوعي المجتمعي بحقوق المرأة و الطفل كما كفلتها الشريعة الإسلامية و تضمنتها الاتفاقيات و المواثيق الدولية .

مناصرة قضايا المرأة والطفل حقوقياً واجتماعياً بما يكفل لهم حياة أسرية كريمة باعتبارهم الخلية الأساسية للمجتمع.

رصد كافة الانتهاكات والاعتداءات الواقعة على النساء في الحرب والسلم سواء من قبل أفراد او هيئات حكومية أو جماعات غير حكومية أو دول معادية وإعلانها للرأي العام.

تقديم الدعم النفسي اللازم للمرأة و الطفل الذين يتعرضون للانتهاكات أثناء السلم و الحرب.

حماية الأطفال من سوء المعاملة في الأسرة والمجتمع ومناهضة كافة أشكال العنف الموجه ضدهم و حمايتهم من الإيذاء أثناء التحقيق. الحد من تسول وعمالة الأطفال.

تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في المجتمع.

## المحتويات

٤	مدخل
٤	الملخص التنفيذي
٥	المنهجية
۲	واقع العدوان والحصار على اليمن
٧	حماية النساء في ظل القانون الدولي الإنساني
٩	حماية الأطفال في ظل القانون الدولي الإنسان
١١	نساء اليمن معاناة مستمرة
١٤	الظواهر الاجتماعية السيئة الناتجة عن العدوان والحصار
١٥	المرأة اليمنية، ربة منزل ومعيل للأسرة
١٦	النزوح والتشرد والتفكك الأسري
١٨	الوضع الصحي في اليمن
۲۲	الوضع التعليمي في اليمن
۲٦	تجنيد العدوان للأطفال
۲٩	الانتهاكات الجنسية الخطيرة التي تتعرض لها المرأة والطفل
٣٩	إدانات للوضع المأساوي في اليمن
٤٠	الأمم المتحدة تنفذ مصالح الدول الكبرى
٤٧	نماذج من جرائم العدوان ومرتزقته في محافظتي تعز ومأرب
٤٩	التو صيات

## مدخل

يعيش أطفال ونساء اليمن وضعًا مأساويًا منذ 20مارس2015 م وهو تاريخ بدء غارات تحالف العدوان على اليمن ، والذي سقط على إثرها الآلاف منهم في براثن الموت، وينتظر المصير نفسه الملايين جراء القصف المباشر لطيران العدوان والحصار الخانق لهم، حيث استهدف تحالف العدوان منازلهم ومدارسهم ومستشفياتهم وصالات الأعراس والعزاء، ولم يستثن العدوان ومرتزقته حتى المناطق الواقعة تحت سيطرتهم، فقد تم استهدافها بمختلف الأسلحة مما أدى إلى قتل وجرح عشرات الأطفال والنساء، ولعل بعض الجرائم كجريمة أرحب وجريمة عرس سنبان ومجزرة كشر وجريمة استهداف آل الإبي وعرس بني قيس وغيرها من الجرائم ستظل شاهدة على ظلم وانتهاك تحالف العدوان لحقوق المرأة والطفل في اليمن.

يحدث هذا الاستهداف للطفولة من قبل تحالف العدوان المتناسي للالتزام التاريخي الذي قطعه زعماء العالم على أنفسهم تجاه أطفال العالم من خلال اعتمادهم اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وجعلها جزءاً من الاتفاق الدولي، فأصبحت الأكثر تصديقاً عليها في التاريخ وساعدت في تغيير حياة الأطفال في جميع أنحاء العالم، لكن لا يزال هناك أطفال لا يتمتعون بطفولة كاملة، فطفولة كثير من الأطفال ومنهم أطفال اليمن تنتهك أمام مرأى ومسمع من العالم دون أن يحركوا ساكناً تجاه ما يرتكب من مجازر وانتهاكات منذ بداية العدوان وحتى يومنا هذا.

ويعتبر هذا الاستهداف انتهاكا للقانون الدولي الإنساني والمعاهدات والمواثيق الدولية التي تجرم استهداف التجمعات المدنية ومنها الأماكن العامة والمنشآت المدنية والمدارس والأسواق، وتقف الأمم المتحدة والمنظمات الدولية موقف المتفرج دون أن يكون لها أي موقف تجاه ما يرتكب بحق المدنيين وخاصة النساء والأطفال، بل على العكس، فقد قامت بتبرئة الجاني وإلصاق التهم بالضحية من خلال تقاريرها السنوية التي تفتقر إلى العدالة والالتزام بما نصت عليه الاتفاقيات والمواثيق والعهود الدولية، وهو ما يعطي ضوءاً أخضراً للعدوان لارتكاب المزيد من الجرائم بحق المدنيين دون أي رادع.

يوثق تقرير" خيانة عدوان "بعض الجرائم التي ارتكبها تحالف العدوان ومرتزقته بحق أطفال اليمن في محافظتي تعز ومأرب وخاصة في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم، والتي سقط خلالها العشرات من الأطفال والنساء.

### الملخص التنفيذي

منظمة انتصاف لحقوق المرأة و الطفل تقدم هذا التقرير الذي يركز على الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد النساء والأطفال أثناء العدوان السعودي الأمريكي، والمتمثلة في قتلهم أو تشويههم واختطافهم والانتهاكات الجنسية الخطيرة التي يتعرضوا لها في المناطق الواقعة

تحت الاحتلال، حيث لم يشفع لهم تواجدهم في مناطق سيطرة تحالف العدوان ومرتزقته من استهدافهم بمختلف الأسلحة، أو ارتكاب أبشع جرائم الاختطاف والاغتصاب بحقهم، وكذا استخدام النازحين مؤخراً كدروع بشرية ليحققوا مآربهم في السيطرة على مدينة مأرب واحتلالها، وقد استخدم تحالف العدوان المرتزقة سواء من الداخل أو من الخارج لتنفيذ هذه الجرائم، كما أن الصراع بين مختلف الفصائل في المناطق المحتلة كالقاعدة وكتائب أبو العباس وغيرها أثار الفوضى في هذه المناطق مما أدى إلى انعدام الأمن وانتشار مستوى الجريمة فيها.

كما يشمل هذا التقرير نماذج من جرائم العدوان ومرتزقته منذ الفترة من ١ يناير ٢٠٠٥م إلى ٢٠ مارس ٢١ م في كل من محافظتي تعز ومأرب، ويقدم بيانات الضحايا من النساء والأطفال الذين سقطوا بشكل مباشر جراء ذلك الاستهداف التي نفذه تحالف العدوان بمختلف أنواع الأسلحة ،هذه الغارات الواردة تم التركيز على وقائعها حيث وأنها تمثل انتهاك فاضح لقواعد الحماية الدولية التي يوفرها القانون الإنساني الدولي )قوانين الحرب (للمدنيين على العموم و لحقوق المرأة والأطفال على وجه الخصوص.

كما يستعرض التقرير جانب من الانتهاكات الأخرى بحق النساء والأطفال التي انعكست تأثيراتها على نساء وأطفال اليمن نتيجة العدوان والحصار والنزوح والتشرد.

و يستعرض التقرير الآليات الدولية لحماية المرأة والطفل، و أهم الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة في سبيل حمايتهم و مدى فاعلية هذه الإجراءات في تخفيف معاناتهم و الحد من مخاطر وآثار العدوان و الحصار على حياتهن.

## المنهجية

استندنا خلال التقرير على الأبحاث والتقارير الميدانية التي نفذتها المنظمة، بالإضافة إلى إحصائيات وتقارير بعض الجهات الحكومية كوزارة الصحة العامة والسكان ووزارة التربية والتعليم ووزارة حقوق الإنسانية والمجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي، بالإضافة إلى بيانات وإحصائيات الهيئات والمنظمات الدولية العاملة في اليمن، وبعض مصادر الإعلام.

## واقع العدوان والحصار على اليمن

منذ ٢٦ مارس ١٠٥م، عندما أعلنت السعودية تشكيل تحالفها العدواني على اليمن ، و مع بدء تنفيذ أول عملياتها العسكرية في اليمن تسببت آلاف الغارات الجوية و استخدام الذخائر العنقودية المحظورة دوليا في مقتل وإصابة آلاف المدنيين ، أغلبهم من النساء والأطفال كما تسببت في شلل شبه تام لكافة نواحي الحياة ، و فرضت حصاراً جوياً وبرياً وبحرياً مطبق، ومنعت دخول السلع والمواد الأساسية الغذائية والمستلزمات والأدوات الطبية والمشتقات النفطية والمساعدات الإنسانية والإغاثية مما تسبب في تفاقم الوضع الإنساني وبات ملايين السكان مهددون بالمجاعة في ظل انعدام الأمن الغذائي، والصحي و هدمت الجسور والمستشفيات والمصانع واستهدفت الطرق والموانئ والمطارات والمدارس والجامعات والمساجد والمواقع التاريخية والأثرية ومخازن الأغذية والمزارع وآبار المياه ومحطات الوقود، وهي أعيان محمية بموجب القانون الدولي، كل ذلك كان له أثره الواضح حول الانتهاكات التي طالت المدنيين وعلى وجه الخصوص المرأة والطفل.

منظمة انتصاف لحقوق المرأة و الطفل وثقت وتحققت من عدد كبير من الجرائم والانتهاكات التي تسببت في سقوط الآلاف من الضحايا المدنيين وعلى وجه الخصوص المرأة والطفل، و تبين أن عدد كبير منها تم توجيهها على المدنيين والتجمعات السكانية وفي الأحياء والأسواق وصالات الأعراس والعزاء ومخيمات النزوح واللجوء، وفي الطرق العامة وعلى الجسور بشكل متعمد و مباشر، و جميعها تمثل انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني وقوانين الحرب، وترتقي إلى جرائم الحرب التي تستوجب الملاحقة القضائية الدولية لكل الأطراف الضائعين في ارتكابها سواء كانوا أفرادًا أو جماعات.

كما أن استهداف وتدمير البنية التحتية والأعيان المدنية الضرورية لبقاء السكان على قيد الحياة و الحصار المطبق جواً وبراً وبحراً و فرض قيود مشددة على وصول المواد الضرورية الغذائية والمستلزمات الطبية والمشتقات النفطية، والمساحدات الإنسانية والإغاثية ساهم في تدهو الوضع الإنساني وتفاقم الكارثة الإنسانية في اليمن مما أثار "مخاوف" الأمم المتحدة -ظاهرا - وهيئات إغاثية عديدة وجعلها تصدر تحذيرات مستمرة بأن اليمن باتت تعيش أسوأ كارثة إنسانية في التاريخ المعاصر، وبات شبح المجاعة يهدد مختلف المحافظات ومنها تعز ومأرب مع تنامي القلق والمخاوف من وصولها إلى الهاوية أو مرحلة اللا عودة.

وهو ما يتطلب تدخلاً سريعاً وعاجلاً من قبل المنظمات الدولية الإنسانية للقيام بدورها الإنساني ومضاعفة الجهود في تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية، والاضطلاع بدورها بشكل جاد وبكل حيادية ومهنية وفقاً للقوانين والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة التي نظمت عملها وأوكلت إليها تلك المهمة وأوجبت عليها تحمل مسؤوليتها الإنسانية والقانونية خصوصاً فيما يتعلق بحماية النساء والأطفال.

حسب إحصائيات منظمة انتصاف لحقوق المرأة والطفل فقد بلغ عدد ضحايا العدوان من النساء والأطفال منذ بدء العدوان وحتى ٣٠ أغسطس ٢٠٢١م مقتل ٣٨١٨ طفل ٢٠٤٠ امرأة جرح ٢٥١٤ طفل ٢٨١٧ امرأة

## حماية النساء في ظل القانون الدولي الإنساني

قبل الحديث عن الانتهاكات والجرائم التي يرتكبها تحالف العدوان السعودي ضد نساء اليمن أردنا هنا أن نذكر المجتمع الدولي والأمم المتحدة بأهم الاتفاقيات والبروتوكولات المتعلقة بالحماية القانونية والدولية للنساء.

قبل انشاء منظمة الأمم المتحدة كان هناك بعض الاتفاقيات الدولية التي نصت على الحماية القانونية للنساء ففي عام 1902 كانت اتفاقية لاهاي حول التناقض في القوانين المحلية المتعلقة بالزواج والطلاق والوصاية على القاصرين وتم تبني اتفاقيات دولية في الاعوام 1904/1910/1921 حول مكافحة الاتجار بالنساء وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما عانته الشعوب من ويلات مدمرة راح ضحيتها الملايين من البشر وجد واضعوا ميثاق الامم المتحدة ضرورة ان تقوم المنظمة بدور فعال في رفع مستوى المرأة والعمل على حماية حقوقها، فعملت الامم المتحدة على تثبيت حقوق المرأة في العديد من الإعلانات والبيانات والايانات التى تولت إعدادها وعقدها.

وكان باكورة عملها هو الإعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عام 1947 الذي نص على أنه لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات الواردة في الاعلان، دونما تمييز بسبب النوع أو الجنس كما أصدرت الأمم المتحدة العديد من الإعلانات والتوصيات في مجال حقوق المرأة وتولت عقد العديد من الاتفاقيات بهذا الخصوص ومنها اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة التي عقدت عام 1950 وأقرت بحق المرأة في التصويت والترشيح وتولي المناصب العامة في الدولة وكذلك في عام 1967 صدر إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة.

إن جميع التشريعات والقوانين تعتبر أن الأصل في المرأة مستمد لها بالحماية المدنية إذا لم تنتمي إلى القوات المسلحة وبالتالي فإنها بصفتها هذه سوف تستفيد من قواعد القانون الدولي الإنساني التي تفرض قيوداً على مباشرة العمليات العدائية.

وإن هذه القيود أصبحت من القواعد الأساسية والتي يجب على جميع الأطراف مراعاتها وعدم تجاوزها حيث ينص البروتوكول الأول فيما يتعلق بالنزاعات المسلحة الدولية على )تعمل أطراف النزاع على التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية ومن ثم توجه عملياتها ضد الأهداف العسكرية دون غيرها، وذلك من أجل تأمين احترام وحماية السكان المدنيين والأعيان المدنية (، ويعتبر هذا القيد من أحد المبادئ الأساسية لقانون لاهاى.

يهدف القانون الدولي الإنساني إلى منع معاناة الإنسان والتخفيف منها في الحروب دون أي تمييز على أساس نوع الجنس .بيد أنّه يعترف بأن النساء يواجهن مشاكل محددة في النزاعات المسلحة الدولية، مثل العنف الجنسى والمخاطر على صحتهن.

ليست الحرب مسألة تهم الرجل وحده، فيمكن أن يكون أثر القتال على النساء شديدا، والقانون الإنساني يعترف بذلك في الحماية العامة التي يوفرها لكل من الرجل والمرأة، وكذلك في بعض الأحكام المحددة التي توفر حماية إضافية للمرأة.

ويجب أن تحظى النساء" بحماية خاصة "من العنف الجنسي .وهذا العنف الجنسي يشمل الاغتصاب والدعارة القسرية، وأي شكل آخر من أشكال الاعتداء غير اللائق، وهي كلّها أفعال تشكل جرائم حرب،و يحظر القانون الدولي الإنساني تهديد النساء بالعنف الجنسي، كما أن النساء السجينات يجب حبسهن بمعزل عن الرجال لتفادى الاعتداء الجنسى.

ويقضي كذلك القانون الدولي الإنساني بأن تعامل النساء الحوامل وأمهات الأطفال الصغار ولا سيما الأمهات المرضعات بعناية خاصة وهذا يسري على سبيل المثال في ما يتعلق بتوفير الغذاء واللباس والرعاية الطبية والإجلاء والنقل.

والنساء يتأثرن بسرعة بشكل خاص بانفصال أفراد الأسرة والمعاناة التي يسببها جهل مصير قريب مفقود، سواء أثناء الحرب أو بعدها ويمنح القانون الدولي الإنساني الأسر الحق في معرفة مصير أقاربها المفقودين ويُجبر جميع الأطراف على اتخاذ جميع التدابير الممكنة للكشف عن مصير الأشخاص الذين هم في عداد المفقودين.

والنساء يأخذن على عاتقهن أيضاً في صفوف السكان المدنيين مسؤولية كبيرة في التعامل مع آثار الحروب، كما أن الحرب تعطل إمدادات الأغذية وإنتاجها، وتدمّر المرافق الحيوية التي هي أساسية جدا للأمهات والأطفال، وقد يتأثر أيضا كلّ من النقل والماء والوقود. والأطراف في النزاعات الدولية مطالبة بموجب القانون الدولي الإنساني بحماية سلامة السكان المدنيين الصحية والاقتصادية والمادية، وعندما تقصّر الأطراف في ذلك، غالبا ما يكون على النساء أن يتعاملن مع التبعات .وفي غياب الرجل، الذي غالبا ما يكون مصدر رزق العائلة، يصبح على المرأة أن تسهر على تأمين سبل عيش العائلة يوما بعد يوم .وعلى النساء أحيانا أن يقطعن مسافات طويلة لجلب الماء والغذاء والحطب والدواء، وبالإضافة إلى ذلك، كثيرا ما تسهر النساء على رعاية المرضى من أفراد الأسرة والمجتمع .وغير ذلك من الضروريات الأساسية، مما يعرضهن لمخاطر تُهدد سلامتهن الجسدية .

وفي هذا التقرير سنتطرق إلى بعض الآثار الناتجة عن انتهاك حقوق المرأة بفعل العدوان السعودي الأمريكي على اليمن والذي يدعمه الصمت الدولي ممثلا بالأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، كما سنتطرق إلى عرض نماذج من انتهاكات العدوان بفعل الغارات الهستيرية والوحشية على المدنيين ومنهم النساء محور حديثنا في هذا التقرير.

## حماية الأطفال بموجب القانون الدولى الإنساني

الأطفال معرضون بشكل خاص للخطر في الحروب، ورغم الحماية التي يمنحها القانون للأطفال، لا يزال تجنيدهم على يد القوات المسلحة والجماعات المسلحة مستمراً، وغالباً ما يفصلون عن عائلاتهم أو ينتزعون من بيوتهم أو يتعرضون للقتل أو التشويه أو الاعتداء الجنسي أو أي شكل آخر من أشكال الاستغلال.

يستفيد الأطفال في الحرب من الحماية المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني على غرار المدنيين أو المقاتلين، وينص هذا القانون أيضا على أحكام خاصة تقر بحالة الاستضعاف والاحتياجات الخاصة بالأطفال في النزاعات المسلحة.

ولا يزال الأطفال يخضعون للتجنيد على يد القوات الوطنية المسلحة، وصار تجنيد الأطفال على يد الجماعات المسلحة مشكلة إنسانية خطيرة خلال العقود القليلة الماضية، وينتهي الأطفال في الكثير من الحالات إلى حمل السلاح والمشاركة الفعلية في القتال كما يمكن استخدامهم لأداء أدوار داعمة مثل حمل الإمدادات أو جمع المعلومات الاستخبارية العسكرية، بما يعرضهم لمخاطر جمة.

وقد حاول البروتوكولان الإضافيان إلى اتفاقيات جنيف لعام 1977والمعاهدتين الدوليتين معالجة تلك الأوضاع، فقد نص البروتوكولان على حظر تجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشرة وإشراكهم في الأعمال العدائية، واشترط البروتوكول الأول في حالة التجنيد العسكري للأطفال الذين بلغوا سن الخامسة عشرة ولم يبلغوا بعد الثامنة عشرة في النزاعات الدولية المسلحة إعطاء الأولوية لمن هم أكبر سناً.

وتضمنت اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 التي كاد أن يكون التصديق عليها عالمياً، سن الخامسة عشرة كحد أدنى وأضيف بروتوكول اختياري إلى هذه الاتفاقية في أيار/مايو 2000 ونص رفع سن التجنيد الإجباري إلى الثامنة عشرة ودعا الدول إلى رفع الحد الأدنى للتجنيد الطوعي إلى ما يزيد على 15 سنة وشدد على أن الجماعات المسلحة لا ينبغي لها أن تستخدم الأطفال دون سن الثامنة عشرة في أي حال من الأحوال ودعا الدول إلى معاقبة هذه الممارسات حنائياً.

غير أن المجتمع الدولي لم يعترف بعد بسن الثامنة عشرة كحد أدنى عالمي، وتمارس اللجنة الدولية وشركاؤها في حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الضغوط اللازمة لاعتماد هذا الحد من خلال تطوير كلا من القانون الدولي والقانون الوطني.

وتساعد اللجنة الدولية في الميدان على تسريح الأطفال الجنود وتمدهم بالدعم النفسي وغيره من السبل التي تمكنهم من العيش حياة طبيعية من جديد كأي طفل آخر. ويمنح القانون الدولي الإنساني والمعاهدات المناسبة المتعلقة بحقوق الطفل حماية خاصة للأطفال الذين لا يشاركون في النزاعات المسلحة ويواجهون جملة من المخاطر .ويحظى هؤلاء بالحماية العامة التي يتمتع بها المدنيون غير المقاتلين، إلا أن احتياجاتهم الخاصة للمساعدة الطبية والغذاء والمأوى والملبس معترف بها في اتفاقيات جنيف وبروتوكوليهما لعام 1977 ويجب التعرف على الأطفال الذين تيتموا أو انفصلوا عن عائلاتهم وحمايتهم بالإضافة إلى توفير المرافق الخاصة التي تضمن سلامتهم البدنية،كما يجب تلبية احتياجاتهم في مجال التعليم .ومن الضروري في الوقت ذاته اتخاذ كل التدابير الملائمة لتسهيل لم شمل العائلات التي انفصلت مؤقتاً .

ويجب معاملة الأطفال المحتجزين بسبب نزاعات مسلحة معاملة إنسانية كما ينبغي عدم تفرقتهم عن أفراد أسرتهم، وفي حال تعذر ذلك، ينبغي عزلهم عن كبار السن من الأسرى أو المحتجزين.

ومن ضمن أهداف القانون الدولي الإنساني الحد من أثر الحرب على الأطفال ،وهو ما يحتم أن تكون بشاعة الانتهاكات عاملاً لضرورة إقدام اللجنة الدولية وغيرها على بذل المزيد من الجهود الحثيثة في الميدان من أجل إنقاذ الأطفال من براثن الحرب ومساعدتهم على بدء حياة جديدة بعد انتهاء النزاع.



#### نساء اليمن معاناة مستمرة

معاناة نساء اليمن مستمرة؛ قتل وتهجير وإفقار، وككل الحروب تكون "المرأة" أكثر من تقع عليها المعاناة، فبالإضافة إلى ما تعانيه من الصواريخ والمدافع، تتعرض كذلك لجرائم الاغتصاب والتحرش.

المرأة في الجنوب

في الجنوب اليمني يهرب الأزواج ويتركون الزوجة والأولاد، فتصبح المرأة "معلقة" فلا هي مطلقة ولا متزوجة ولا تعرف شيئا عن زوجها، ولا يكون أمامها سوى طريق المحاكم للبحث عن النفقة أو الطلاق.

تقول ذكرى معتوق رئيس دائرة حقوق الإنسان في ما يسمى المجلس الانتقالي الجنوبي باليمن إن المرأة في الجنوب حظيت بمكانة مرموقة في سنوات ما قبل الحرب الأخيرة، وتقلدت أعلى المناصب وكان سلاحها التعليم، وانتزعت حقوقها، وتقلصت نسبة الأمية إلى أدنى مستوياتها، فكانت تعمل في المصانع وتشارك في القرار، وعملت طبيبة ومحامية وقاضية، بل وقادت الطائرة، قبل أن تسلبها الحرب مكتسباتها.

وأضافت رئيس دائرة حقوق الإنسان ":بدأ دور المرأة يتقلص ومنعت من مزاولة بعض السلطات والمهام، وبدأ يخفت صوتها في المطالبة بحقوقها، وتم إرهاقها بالسعي وراء النفقات في المحاكم بعد تخلي بعض الأزواج عن مهامهم الأسرية، فقد كان قانون الأسرة السابق يعطي حقوق كثيرة للمرأة، أما القانون الجديد فقد سلبها الكثير من تلك الحقوق التي تهم الأسرة وتخص المرأة بعد الطلاق ،و حرمت المرأة من الكثير من الوظائف رغم إدعاء البعض بالمساواة، لكن الواقع الفعلي يقول غير ذلك، حيث أن المرأة مغيبة نوعاً ما في بعض المراكز لصالح الجانب الذكوري، الذي قد يكون أقل كفاءة ومستوى علمي، وفي التمثيل الخارجي، الجانب الذكوري يسيطر عليه بشكل غير عادى."

وأشارت رئيس دائرة حقوق الإنسان، إلى أنه في بعض القرى وبعد الحرب تم منع المرأة من التعليم و إجبارها على الزواج المبكر، لكننا حاربنا تلك العملية عن طريق الجهات والمنظمات المهتمة بهذا الأمر، ما ساهم في رفع الوعي لدى الأسرة فيما يتعلق بهذا الأمر.

وأوضحت بأن أكثر الانتهاكات شيوعاً بحق المرأة هو عمليات الضرب من جانب الذكور ومنعها من حقوقها الشرعية كزوجة، حيث أن بعض الذكور هجروا مساكنهم وأولادهم وتركوا المسؤولية على عاتق المرأة، وتظل معلقة بعصمة رجل لا تعرف عنه شيئا، وحصر بعض المناصب للذكور فقط، وكانت أكثر القضايا الاجتماعية في المحاكم خلال سنوات الحرب هى القضايا المتعلقة بفسخ العلاقات الزوجية لعدم الإنفاق بجانب قضايا النفقة على الأطفال، وبكل أسف تلك القضايا تأخذ وقتاً طويلاً في المحاكم.

وذكرت رئيس دائرة حقوق الإنسان، أن" آثار الحروب دائماً ما تكون أكثر وضوحاً على النساء والأطفال، ومنها ما تعرضت له المرأة بعد العدوان من إفقار، ما اضطرها للخروج للعمل في وظائف هي غير مؤهلة لها، أو قلة الوظائف أثناء الحروب، وهنا لا يكون أمام المرأة سوى طريق التشرد، عن طريق التسول أو الانحراف إلى الطريق الأسرع والأكثر سرعة في جمع المال وهنا تكثر الكثير من جرائم الشرف بعد علم الأب أو الأخ، وتكون جرائم القتل وهتك العرض والاغتصاب ذات نسب أعلى، وتلك من آثار الحروب التي تدفع بالأسر إلى الطرق غير السوية." ولفتت إلى أن جرائم الأعراض والاتجار بالمرأة والطفل من جرائم الحروب، حيث تكثر حالات الاغتصاب والتحرش الجنسي بالأطفال، وتلك من أسوأ الجرائم التي ارتفعت نسبتها بصورة مرعبة بعد العدوان على اليمن.

وقال تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش إن الناشطات لعبن دوراً بارزاً خلال الصراع وطالبن بحماية أفضل للحقوق واحتججن على سوء المعاملة، وقد تعرض بعضهن للتهديد، وحملات تشهير، وضربن واحتُجزن انتقاماً.

وقد زادت معدلات الزواج القسري، بما فيه زواج الأطفال، حيث لا توجد في اليمن سنَّ دنيا للزواج، فانعدام الحماية القانونية يجعل المرأة عُرضة للعنف الأسري والجنسي. المرأة في الشمال:

وعلى الجانب الآخر قالت فاطمة محمد عضو مجلس الشورى بصنعاء: "كل الجرائم والانتهاكات التي تحدث للمرأة اليمنية هي بسبب العدوان على اليمن، سواء بالقتل العمد المباشر للمدنيين، أو بالحصار الشامل وسياسة التجويع والتهجير القسري والذي طال أكثر من ٣ ملايين يمني، وبكل أسف العالم لا يدرك حجم المأساة نتيجة التهجير من محافظة إلى أخرى.

وتابعت عضو الشورى، نسبة النساء في القطاع الحكومي كبيرة ولكننا بلا رواتب، في ظل تضخم متوحش نتيجة زيادة طباعة العملة وما ترتب على ذلك من آثار اجتماعية خطيرة، لكن الأمر كله مرتبط بوقف العدوان، متى توقف، كل شيء قابل للحل.

وأضافت عضو الشورى: "نحن نعيش في صنعاء ولم نتعرض لأي مضايقات من الداخل في الوقت الذي تتعرض فيه النساء في المناطق الجنوبية التي يسيطر عليها التحالف والشرعية لأبشع الجرائم، ونقول مجدداً إن المرأة في الشمال في أفضل حالها لأنها تدير الجبهة الداخلية بخبرة كبيرة، فلم يحدث في أي مكان أن تقوم المعلمات بتأدية واجبهن في المدارس دون راتب و دون أن تمتك حتى مصروفات التنقل".

وحول جرائم الاختطاف للفتيات في الشمال والتي تتحدث عنها العديد من وسائل الإعلام قالت عضو الشورى: "كل ما يقال هو أكاذيب وإسقاط لما يحدث في الجنوب، حينما ينهزمون ويخسرون عسكرياً يلجأون إلى حرب الشائعات حول المرأة نظراً لحساسية وضع المرأة في المجتمع اليمني، لا يمكن أن تجد أماناً في شوارع اليمن بقدر ما تجده في شوارع صنعاء في هذا الوقت بالنسبة للمرأة والتي تستطيع التحرك في الشارع حتى الساعة الحادية عشر مساء".

وقد سجلت المرأة اليمنية مواقف مشرفة في دعم الاستقرار صحياً ونفسياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً في ظل الظروف الراهنة ومواجهة التحديات.

وتجلت عظمة المرأة اليمنية في تحمل مسؤولياتها كربة منزل تدير شؤون أسرتها وترعى أطفالها، وضاعفت جهودها ومارست مهامها في المجال الطبي والإنساني في المستشفيات والمراكز الصحية بكل إخلاص وتفان رغم شحة الإمكانات جراء العدوان والحصار.

كما نجحت في تجاوز آثار وتحديات الحصار وجائحة كورونا بإصرار وعزيمة لن تلين، وبرعت في تسخير إمكاناتها ومهاراتها لتأسيس مشاريع صغيرة في مجالات عدة تكفل لها مردوداً مالياً يسهم في تحسين وضعها المعيشي ويحميها من العوز والحاجة الذي فرضه الحصار وانقطاع الرواتب، وتمكنت من النهوض بالواقع الاقتصادي وجعلت من المعاناة التي تمر بها اليمن فرصة لإثبات نجاحها والتوجه للتصنيع والارتقاء بأدائها والاكتفاء بذاتها وأسرتها.

إلى جانب ذلك كان للمرأة اليمنية المشاركات الفاعلة في المجال السياسي حيث وأن المرأة اليمنية مثلت كمندوبة للجمهورية اليمنية في مجلس الأمن من خلال إصدار قرار جمهوري بتعين السيدة / أم كلثوم باعلوي – ممثلة الجمهورية اليمنية في مجلس الأمن ، إلى جانب ذلك مشاركة عدد من الناشطات الحقوقيات في المحافل والمؤتمرات الدولية كمجلس حقوق الإنسان، كما أن حكومة الإنقاذ قامت بتعيين عدد من النساء في مراكز صناع القرار كوزيرات ورؤساء لجان وعضوات في مجلس الشورى واللجان والفرق التي يتم تشكيلها من قبل القيادة في صنعاء ، كما أن المرأة اليمنية أنشأت عدداً من الجمعيات والمؤسسات الأهلية والمنظمات الحقوقية وغيرها في ظل ما تتعرض له اليمن من انتهاكات من قبل دول التحالف.

http://tinyurl.com/y3s4ea2j

# الظواهر الاجتماعية السيئة الناتجة عن العدوان والحصار

ظهرت العديد من الظواهر السيئة في أوساط بعض النساء والفتيات خلال سنوات العدوان، وذلك كنتيجة لما خلفه العدوان والحصار من فقر وجوع ناتج عن انقطاع الرواتب وفقد الكثيرين لأعمالهم ومنهم النساء، أو نتيجة لأساليب العدوان القذرة في استخدام العديد من الأساليب من أجل إفساد المرأة كالإعلام والمنظمات وغيرها من الأساليب التي أدت إلى إفساد المرأة أو وقوعها في شراك لم تكن لتضعه في الحسبان،وخلال بعض المقابلات التي أجرتها منظمة انتصاف مع بعض النساء تم استخلاص أهم تلك الظواهر كالآتي:

- التحرر الزائد على مستوى الشكل من حيث اللبس وعلى مستوى المضمون من حيث الاعتقادات والأفكار التي أصبحن بعض النساء أوالفتيات يحملنها وهي أفكار لا تتناسب مع هويتنا الدينية والثقافية.
- ظاهرة استغلال بعض الفتيات بسبب ظروفهن الاقتصادية استغلالاً لا أخلاقي، وذلك من أجل بث الفتن وإثارة الرأي العام تجاه الجبهة الداخلية من أجل دعم العدوان، وهؤلاء النساء يتواجدن كثيراً في المواصلات العامة والمناسبات الاجتماعية كالأعراس وكذا في الأسواق والأماكن العامة.
- استغلال المنظمات للفتيات في دعم العدوان من خلال تلك المبادرات التي يتشارك فيها الشباب من الجنسين والتي تدور موضوعاتها حول السلام والتعايش، ومن ثم إنتاج أفلام لهؤلاء الشباب والشابات تروج لثقافة الاستسلام ترويجاً باطناً وخفي.
- استغلال الفتيات والنساء للخروج في المظاهرات ضد السلطة والتي كان آخرها مظاهرة في جامعة صنعاء وذلك من أجل إثارة الفوضى وزعزعة الاستقرار والأمن.
- انتشار شركات المساهمة بالأموال والتي تستغل حاجة النساء وتمنحهن فوائد كبيرة وهي في حقيقتها تشتغل على سحب العملة الوطنية وغسيل الأموال.
- محاولة الضغط على بعض الفتيات من خلال الإيقاع بهن أخلاقياً، أو اختراق هواتفهن وسحب الصور والمعلومات الخاصة واستخدامها فيما بعد لتهديدهن وابتزازهن.
  - -تسرب العديد من الفتيات من المدارس، وكذا زيادة ظاهرة زواج الصغيرات في السن.
- ومن الظواهر الخطيرة دفع بعض الأسر لبناتها لممارسة أعمال تخل بالشرف وذلك من أجل الحصول على المال.
- زيادة ظاهرة التسول في الشوارع والطرقات والأماكن العامة وذلك بسبب الفقر أو النزوح من مناطق الاستهداف البري والبحري والجوي.

## المرأة اليمنية ربة منزل ومعيل للأسرة

تمر المرأة اليمنية بأقسى مرحلة معاناة في حياتها، حيث لا أمن ولا سلام، تنتهك حرمتها وكرامتها وتحرم من أدنى حقوقها بسبب العدوان المستمر منذ أكثر من ستة أعوام والتي جعلت من المرأة اليمنية نازحة، و أرملة وجعلت منها معيلة للأسرة، جعلت منها امرأة يجب أن تعمل كل شيء، وأنها أصبحت في كثير من الأحوال والأحيان هي المعيلة وهي من تقوم بالعمل لكي تطعم الأسرة، وقد أصبحت متضرراً مباشراً وتتحمل أعباءاً إضافية مع الرجل في المعاناة ومواجهة ظروف الحياة الصعبة.

و المرأة في اليمن تعاني من ظلم وقهر، فالبعض من النساء أزواجهن أوأبناؤهن أو آباؤهن وإخوانهن قتلوا أو يقبعون في المعتقلات، ونجد عائلات بالملايين مشردة تركوا ديارهم بحثاً عن الأمان، وتزداد معاناة النساء بالفقر والحرمان من الرواتب والحصار بشتى أنواعه.

ورغم كل هذا الصخب ورغم ما تعانيه النساء من إشكاليات كانت نتيجة لهذا العدوان، فإنها جعلت المرأة اليمنية تفاجئ الجميع بقدرتها على التحمل والصمود، فالمرأة اليمنية الآن في الميدان تعمل لكي تعيل أسرتها في ظل تبدل الأدوار بين النساء والرجال، حيث أصبحت المرأة اليمنية في كثير من الأحوال والأحيان هي التي تقوم بالعمل لكي تطعم الأسرة، ففي ظل فقدان الكثير من الرجال تبقى المرأة هي الأساس وهي الحامي لكل تلك الأسر واستطاعت أن تقوم بهذا الأمر بجدارة وأن يكون لها دور كبير في هذا الإطار.

في شوارع صنعاء، ومدن أخرى، توسع دور المرأة من ناحية عملية، حيث لجأت المرأة إلى البحث عن ما يوفر لأسرتها الحد الأدنى من متطلبات البقاء على قيد الحياة، من خلال بيع المياه المعدنية وأدوات مختلفة في الجولات والأرصفة ونقاط الازدحام، كما رفع العدوان من أعداد المتسولين في الشوارع بأعداد كبيرة بما في ذلك النساء.

ومن جانب آخر فَإن حرب تحالف العدوان فتحت مجالاً كبيراً من المشاركة المجتمعية والسياسية للمرأة اليمنية، وقد استطعن أن يقمن بالكثير من الأدوار في المجتمع.



## النزوح والتشرد والتفكك الأسري



نتيجة للعدوان الذي يشن على اليمن ، يعاني النازحون ومنهم النساء والأطفال من شحة و ضعف الدعم المقدم لهم من الجهات الرسمية و الخاصة العاملة في مجال الإغاثة في اليمن و التي تقدم الخدمات و الاحتياجات الأساسية من الغذاء و الأدوات و المستلزمات الصحية و الدوائية . كما أن زيادة نسبة البطالة انتشرت بين النازحين مما ترتب عليها زيادة معاناتهم.

وقد ارتفع عدد النازحين إلى أربعة ملايين و 495الفاً و 558نازح حتى نهاية فبراير 2021 م. ووسط تردي الأوضاع الإنسانية التي تعد الأسوأ بالعالم في ظل استمرار قرصنة تحالف العدوان على سفن المشتقات النفطية، وصل عدد الأسر النازحة إلى 670 ألفاً و 343أسرة في 15 محافظة يمنية، نذكر منها محافظتي تعز ومأرب كالتالى:

- عدد الأفراد النازحين بمحافظة حجة 791 الفا و147.
- عدد الأفراد النازحين في محافظة الحديدة 804 آلاف و 461نازح.
  - عدد الأفراد النازحين في أمانة العاصمة 582 ألفا و 855نازح.
  - عدد الأفراد النازحين في محافظة عمران 285 ألفاً و 999نازح.
    - عدد الأفراد النازحين في محافظة الضالع 47 ألفاً و 271نازح.
      - عدد الأفراد النازحين في محافظة مأرب 49 ألفاً و. 291
        - عدد الأفراد النازحين في محافظة البيضاء 114 ألفاً.
      - عدد الأفراد النازحين في محافظة ريمة 62 ألفاً و 29نازح.
        - عدد الأفراد النازحين بمحافظة ذمار 268 ألفاً و674.
  - عدد الأفراد النازحين في محافظة الجوف 154 ألفاً و 19انازح.
    - عدد الأفراد النازحين بمحافظة إب 226 ألفاً و65.
    - عدد الأفراد النازحين بمحافظة المحويت 54 ألفا و 894فرد.
- عدد الأفراد النازحين في محافظة صنعاء 208 آلاف و 705نازحين.
  - عدد الأفراد النازحين في محافظة صعدة 504 آلاف و 18نازح.
  - عدد الأفراد النازحين في محافظة تعز 342 ألفاً و 804نازح.

وتشير إحصائيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن اليمن تعيش أسوأ أزمة إنسانية حول العالم، حيث يحتاج أكثر من %80 من السكان إلى شكل من أشكال المساعدة، ويواجه 20 مليون شخص منهم انعدام الأمن الغذائي ويحتاج 14 مليوناً إلى تدخل إنساني عاجل.

حسب الإحصائيات الصادرة عن المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي، ١٥ مارس ٢٠٢١م



وتمثل النساء والأطفال نسبة كبيرة من هؤلاء النازحين، ونتيجة لما يتعرضون له نتيجة هذا النزوح والتشرد فإنهم يتعرضون لجملة من الآثار الاجتماعية والاقتصادية وما يتبع ذلك من أعباء على الأسرة وأفرادها، وفي ظل الرعاية الاجتماعية الضعيفة فإن مصير المرأة والطفل في كثير من الأحيان البحث عن عمل أو دخول عالم التسول لكسب لقمة العيش، وتصبح عرضة للاعتداءات والاستغلال الجنسي أو الخطف بالإضافة إلى ذلك فإن الحياة القاسية والمعاناة الشديدة التي تعيشها المرأة في تلك الأسر النازحة في ظل سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي والصحي والمياه النظيفة الصالحة للشرب تسببت في جعلهم عرضة لمخاطر الإصابة بالمجاعة والأمراض والأوبئة التي فتكت بحياة الآلاف منهن.





## الوضع الصحي في اليمن

أجهز العدوان على البنية التحتية للقطاع الصحي في اليمن مما أدى إلى انتشار الأمراض والأوبئة وحرمان ملايين المواطنين من الرعاية الصحية الأساسية، ولم تكتف دول تحالف العدوان بالقصف والتدمير، بل فرضت حصارا على دخول المستلزمات الطبية والأدوية المنقذة للحياة وخاصة لذوي الأمراض المزمنة ومنعت المرضى من السفر لتلقي العلاج في الخارج. وفي ظل انهيار نظام الرعاية الصحية أضحت حياة الملايين من النساء والحوامل والمرضعات في خطر كبير، وقد ساهم نقص التغذية في ارتفاع معدل وفيات الأمهات، أما فيما يتعلق بالأطفال يتعرض الكثير من الأطفال للإعاقة، وفي حالة وجود أطفال من ذوي الإعاقة بسبب العدوان فإنهم لا يحصلون على الرعاية الصحية المناسبة نظراً لفقر الأسر و عدم مقدرتها على تحمل نفقات و تكاليف الرعاية الصحية المناسبة، و يتعرض المواليد الجدد و النساء على تحمل نفقات و تكاليف الرعاية الصحية المناسبة،

و يعتبر سوء التغذية من أهم الأسباب التي تعرقل نمو الأطفال دون الخامسة من العمر و يؤدى إلى ضعف جهاز المناعة و الاعتلال و الوفاة.

وتعد الطفولة والمراهقة من المراحل الدقيقة في تطور الأشخاص النفسي والاجتماعي، وقد يترك المرور بظروف عصيبة خلال هاتين الفترتين بالتالي الى عواقب دائمة ويظهر الاضطراب النفسي لدى الأطفال عادة بشكل أعراض نفسية بدنية، وقد يعاني الأطفال أيضا من الاكتئاب والقلق والخوف والغضب ومشاكل في النوم .ويمكن أن تعود الاضطرابات النفسية الموجودة أصلا وتظهر من جديد أو تتدهور .

تشوهات الأجنة والمواليد حديثي الولادة:

تهدف بنود القانون الدولي الإنساني و الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان و الطفل لحماية المدنيين وضمان سلامتهم وعدم تعرضهم لأعمال القتل الوحشية التي تنتج عن أسلحة تؤدي الى أضرار خطيرة و منها الأسلحة البيولوجية و الكيماوية و النيتروجينية التي تعرض حياة المدنيين للخطر و تشكل تهديداً جسيماً على حياتهم.

كما تؤكد الكثير من قواعد القانون الدولي على حظر وتجريم استخدام بعض الأسلحة بهدف الحد من وسائل القتال وأساليبه وبما يضمن تنظيم سير الأعمال القتالية، وهذه القواعد تجد أساسها القانوني بشكل مباشر في القانون الدولي الإنساني) اتفاقيات جنيف الأربع واتفاقيات لاهاي (، حيث تلزم تلك القواعد أطراف الحرب بضرورة اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة عند اختيار وسائل القتال وأساليبه، ومع كل القواعد والمبادئ القانونية التي يلتزم المجتمع الدولي باحترامها والإشراف على تطبيقها ومحاسبة من يخالفها إلا ان قوى العدوان بقيادة السعودية استخدمت أسلحة محرمة دولياً في الكثير من هجماتها مستهدفة مناطق مختلفة في اليمن بما فيها المدن والأحياء الاهلة بالسكان الأمر تسبب في انتهاكات خطيرة طالت النساء والأطفال وهو ما أشارت اليه وأكدته تقارير عدد من المنظمات المحلية والدولية المهتمة بمتابعة حالة حقوق الإنسان في اليمن.

وأكدت وزارة الصحة العامة والسكان أن هناك تزايداً كبيراً في معدلات تشوهات الأجنة ووفيات الأجنة المولودة حديثاً و أن السبب في ذلك يعود إلى استخدام دول تحالف العدوان لمختلف الأسلحة سواء كانت مباشرة كتأثير مخلفات الأسلحة وخصوصا تلك المحرمة دوليا على صحة الإنسان والبيئة المحيطة والتي تتسبب في تزايد انتشار الأمراض السرطانية والفيروسية وتأثير ذلك على الأجنة بشكل عام، كما أن هناك تأثيرات غير مباشرة تسببت في تشوهات الأجنة والمواليد بما في ذلك انهيار الخدمات الصحية وعجز الحكومة اليمنية عن مكافحة الأمراض الفيروسية والأمراض المزمنة بالإضافة إلى النقص الحاد في الأدوية والضغوطات النفسية وحالات القلق والخوف التي يتعرض لها اليمنيون وخاصة الأطفال والنساء . كما أكدت عدد من المستشفيات والمراكز الطبية من بينها مستشفى السبعين المتخصص في أمراض الأطفال والنساء وهو أكبر المستشفيات في اليمن ويستقبل مئات الحالات المرضية يومياً من مختلف المحافظات اليمنية بأن حالات الولادات المبكرة والتشوهات الجنينية ووفيات الأجنة تزايدت بقدر كبير، حيث تصل بحدود حالة إلى حالتين في اليوم الواحد، في الوقت الذي كان من النادر حدوث مثل هذه الحالات سابقا.

تحمل كثير من الأجنة المولودة حديثاً صفات تشوه نادرة كعدم وجود رأس للجنين أو التصاق الرجلين أو الأذرع و أن حالات تشوهات الأجنة والولادات المبكرة تزايدت بشكل غير معقول .

تم إجراء عشرات العمليات الجراحية شهرياً لنساء يحملن أجنة ميتة أو مشوهة ويتم إخضاعهن لعمليات قيصرية لإنقاذ الجنين، ولكن العديد من الأجنة تتوفى فور ولادتها لأسباب من المرجح كثيرا ارتباطها بحرب العدوان ومخلفات الأسلحة المستخدمة خصوصاً وأن العديد من النساء اللائي يحملن أجنة مشوهة يقطن في مناطق القصف مثل صعدة وصنعاء وتعز والحديدة.

وللجزّم بأن هذه الحالات ناتجة عن أسلحة استخدمت في العدوان على اليمن ولإثبات الحقيقة العلمية لمثل هذه الظواهر يتوجب إخضاع الأجنة لتحاليل طبية عالية الدقة من خلال أجهزة باهظة التكاليف، لكن لا يتوفر للمؤسسات الصحية اليمنية مثل هذه الإمكانيات وهو ما يحتم على المنظمات الدولية المختصة بحماية الأطفال مثل منظمة اليونيسيف القيام بدورها وتوفير تلك الأجهزة.

كما أكدت عدد من المنظمات الدولية منها هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية والاتحاد الأوروبي في تقاريرها أن التحالف الأمريكي السعودي العسكري يستخدم في قصفه المناطق اليمنية ومنها صعدة قنابل عنقودية وفسفورية مستهدفاً التجمعات السكانية وبشكل شبه متعمد وتشير التقارير الطبية الى أن الكثير من المناطق اليمنية التي تعرضت للقصف بالقنابل العنقودية والفسفورية والفراغية ستشهد حالات من التشوهات الخلقية وبشكل كبير في الأجنة والمواليد وخاصة في العاصمة صنعاء ومحافظة صعدة والحديدة وأجزاء من محافظة تعزفي المقابل، يستقبل مستشفى الأمومة والطفولة في مستشفى السبعين في صنعاء مئات من حالات الإجهاض وعشرات الولادات لأطفال مشوهين خلقيا، إذ تتنوع هذه التشوهات بين بروز نتوءات أو تشوهات في الأطراف وتضخم في بعض الأعضاء.

إن الحصار على اليمن من أهم الأسباب التي زادت من معاناة أطفال اليمن و حرمانهم من احتياجات التغذية مما أدى لتدهور الحالة الصحية للأطفال و أصبحوا عرضة للأمراض الفتاكة مثل الإسهالات، التهابات الجهاز التنفسي و حمى الضنك و الملاريا و الكوليرا و التهاب السحايا، و هناك العديد من الأسباب الأخرى مثل :صعوبة الحصول على مياه شرب نظيفة وسوء

خدمات الصرف الصحي و عدم الاهتمام بالنظافة.

## تقرير لمنظمة الصحة العالمية عن الوضع الصحي في اليمن -٢٠٢٠م

#### أشار تقرير لمنظمة الصحة العالمية أصد في ديسمبر ٢٠٢٠م إلى الآتي:

- ١٣,٥ مليون شخص(٥٤% من السكان) يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد الشديد، ويتوقع زيادة في عدد الأشخاص الذين من المرجح أن يواجهوا مستويات عالية من اتعدام الأمن الغذائي الحاد ليصل العدد إلى ١٦,٢ مليون شخص.
- تم تسجيل ألى معدلات سوء التغذية على الإطلاق بين الأطفال دون الخامسة في بعض مناطق اليمن.
- حوالي ثلث الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦-٥٥ شهراً يعانون من الهزال الشديد أو المتوسط، وظهر على حوالي ثلثيهم علامات التقزم.
  - بين ١ يناير و ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٠م تم الإبلاغ عن الآتي:
- ١- ٢٢٩٨٨٧ حالة مشتبه بإصابتها بالكوليرا، و ٧٨ حالة وفاة مرتبطة بالمرض منها ٧٣ حالة من المحافظات الشمالية.
- ٢- ١٤٢٥ حالة دفتيريا محتملة بما في ذلك ١١٦ حالة وفاة مرتبطة بها من المحافظات الشمالية.
- ٣- ٥٥٤٥ حالة يشتبه بإصابتها بحمى الضنك و ٨٠ حالة وفاة مرتبطة بها من المحافظات الشمالية.
- ٤- ٤ • ٤ حالة يشتبه بإصابتها بالحصبة و ١٣ حالة وفاة مرتبطة بها من المحافظات الشمالية.
- ٥- ٩٧٦٩ حالة مشتبه بإصابتها بالعدوى التنفسية الحادة الوخيمة، و ٣٠٤ حالة وفاة مرتبطة بها من المحافظات الشمالية.

## تقرير للأمم المتحدة عن الأزمة الإنسانية في اليمن:

تحدث تقرير للأمم المتحدة للسكان بعنوان "الاستجابة السكانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن للعام ٢٠٢٠م "عن الأزمة الإنسانية في اليمن والتي تعد الأسوأ في العالم ،حيث هوت اليمن إلى حافة المجاعة وبات ملايين اليمنيين أشد جوعاً ومرضاً وضعفاً مما كانوا عليه في العام ٢٠١٩م وذلك بسبب الصراع والتدهور الاقتصادي الحاد بالبلاد.

### وتشير التقديرات في هذا التقرير إلى الآتي:

- الحماية، منهم ٤,٤ مليون في عوز شديد أي بما يزيد بنحو مليونين عما كان عليه الحماية، منهم ٤,٤ مليون في عوز شديد أي بما يزيد بنحو مليونين عما كان عليه الحال في ١٤٨٨م.
- ستة ملايين من النساء والفتيات في سن الحمل والإنجاب (من ١٥ إلى ٥٤ سنة) يحتجن إلى الدعم.
- أكثر من مليون امرأة حامل تعاني من سوء التغذية، وهن معرضات لإنجاب أطفال يعانون من التقزم، بالإضافة إلى أن ١١٤٠٠٠ امرأة معرضة لخطر الإصابة بمضاعفات الولادة.
  - ـ نحو نصف المنشآت الصحية لا تعمل أو تعمل بشكل جزئي.
- ثلثي المنشآت الصحية العاملة فقط تقدم خدمات الصحة الإنجابية وذلك بسبب نقص العاملين وقلة الإمدادات والمستلزمات والعجز عن تغطية تكاليف التشغيل، أو تعرضت للضرر جراء الصراع.
- المعدات والأجهزة والمستلزمات الطبية غير كافية أو عفى عليها الزمن، والعاملون الصحيون الذين لم يتلقوا أجورهم منذ أكثر من عامين ، أو تدفع لهم بشكل غير منتظم، غادروا اليمن ولم يبقى سوى ١٠ عاملين صحيين لكل ١٠٠٠ شخص، وهو ما يعد أقل من الحد الأدنى الذي تضعه منظمة الصحة العالمية.
- في بلد يشهد أعلى معدلات الوفيات بين الأمهات في المنطقة العربية ينذر نقص الغذاء وسوء التغذية وانحدار الرعاية الصحية التي ازدادت تدهوراً من جراء أوبئة مثل الكوليرا بزيادة المواليد الخدج أو ناقصى الوزن وحالات النزيف بعد الولادة.

## الوضع التعليمي في اليمن

العدوان والحصار و انقطاع الرواتب أثر على نسبة التحاق الطلاب بالمدارس، حيث فقد الكثير من الطلاب معيلهم و بالتالي اضطر الكثير منهم لدخول سوق العمل و صاروا فريسة للتحرش و الاختطاف و العنف ,و تفاقمت ظاهرة عمالة الأطفال خلال العدوان إثر تدنى الحالة الاقتصادية للفرد خلال العدوان.

ويؤدي عدم ذهاب الأطفال إلى المدارس أو عدم قدرتهم للوصول إليها إلى تضرر المدارس أو استخدام القوات العسكرية لها ، كما يتعرض المدرسين للتهديد أو الاستهداف أو فرارهم بسبب انعدام الأمن في المدارس نظرا لخطورة الطرق والجو العام غير الآمن.

النزوح و فقدان المنازل و العيش في مخيمات اللجوء يدفع بالأطفال بعيدا عن عجلة التعليم بسبب ظروف النزوح و فقدان الشهادات و أوراق الثبوتية و الأوضاع المعيشية الصعبة، و الوصول الآمن إلى التعليم أمر بالغ الأهمية، ليس فقط للتعليم في حد ذاته ولكن أيضا للحماية التي توفرها المدارس الآمنة للأطفال.



في تقرير للكاتب يوسف سلمان الريمي تحدث عن مساهمة العدوان والصراع المسلّح في اليمن بين مارس ٥٠١٥ وديسمبر ٢٠٢٠ في تدمير العمليّة التعلّميّة، حيث استعرض حجمَ الأضرار التي لحقت بالتعليم العام، وهي كالآتي:

البنية التحتية للتعليم. ألحق العدوان أضرارًا مختلفةً في أكثر من ٣٦٥٢ مدرسة، أيْ بنسبة ٢١% من إجمالي عدد المنشآت التعليمية العاملة في اليمن، منها ٢١٤ تعرّضت لتدمير كلّي، و ١٤٩١ لتدمير جزئي، واستخدمت ٩٩٣ مدرسة مراكز لإيواء النازحين، وأغلقت ٥٠٧ بسبب استخدامها لأعمال عسكرية أو لأسباب أخرى، وكان يعمل فيها نحو ٨٩٨٨٤ معلم ومعلمة؛ ما تسبب في حرمان ما يقارب ٢٩٨٨٨١ طالبًا وطالبة الاستمرار في التعليم، أيْ ما نسبتُه ٣٢٨٣% من إجمالي طلبة التعليم العام في اليمن.

٢ - الكتاب المدرسيّ. أدى العدوان إلى نقص في طباعة الكتاب بسبب منع دخول الأوراق والقرطاسية والأحبار الخاصة بطباعته، ونتيجة لانعدام الموارد المالية الخاصة بهذه الطباعة، ووقف دعم الدول المانحة. وهذا ما سبب ضررًا بأكثر من ه ملايين طالب في تعليمهم، وحرمانهم ٨٦٨,٥٦٥ كتابًا مدرسيًّا، ما أثر سلبًا على سير العملية التعليمية في اليمن. وبلغ متوسط العجز السنوي في طباعة الكتب المدرسية حوالي ٤٨%، بما يعادل نسخة واحدة من المنهج لكل ٧ طلاب.

٣ - الكادر التربوي. بلغ عدد الكوادر التربوية والتعليمية المتأثرين بالعدوان والذين توقفت رواتبهم منذ العام ٢٠١٦ حوالي ١٩٦,١٩٧ تربويًا، أيْ ما نسبتُه ٢٠٥٠ من إجمالي الكادر التعليمي العاملين في المنشآت المتضرّرة ٩٠,١٨٩ تربويًا، أي التربوي، وبلغ إجمالي الكادر التعليمي العاملين في المنشآت المتضرّرة ٩٠,١٨٩ تربويًا، أي ٧,٩٢% من إجمالي ذلك الكادر. وبلغ عدد الطلبة الملتحقين بالمدارس في المحافظات المحاصرة ٤,٢٢٠,٥١٤، بنسبة ٥,٠٧% من إجمالي عدد الطلبة في اليمن.

٤ - الخسائر المادّية للتعليم العامّ بسبب العدوان. قدّرتْ وزارةُ التربية والتعليم الخسائر المباشرة للأضرار التي لحقت بقطاع التربية والتعليم خلال الفترة ٢٦ مارس ٢٠١٠ - ٢٦ مارس ٢٠٠٠ بنحو ٣ تريليون ريال. كما قدرت إجمالي تكلفة الخسائر والأضرار المادية التي لحقت بقطاع التعليم جراء استمرار استهداف العدوان للمدارس والمنشآت التعليمية بدون بهراء ولار.

اليونيسف تحذر من تأثير النزاع على الأطفال في اليمن:

تناول تقرير صادر عن منظمة اليونيسيف بتاريخ يوليو ٢٠٢١ تحت عنوان: "عندما يتعرقل التعليم: تأثير النزاع على تعليم الأطفال في اليمن" كيف أصبحت العملية التعليمية لأطفال اليمن أحد أكبر ضحايا استمرار النزاع المدمر في اليمن.

وقد تجاوز عدد الأطفال المنقطعين عن الدراسة في الوقت الراهن مليوني طفل من البنين والبنات ممن هم في سن التعليم، حيث يتسبب الفقر والنزاع وانعدام الفرص في توقفهم عن الدراسة و يعادل هذا الرقم ضعف عدد الأطفال المنقطعين عن الدراسة عام ٢٠١٥ عندما بدأ النزاع.

ويتناول التقرير المخاطر والتحديات التي يواجهها الأطفال حال انقطاعهم عن الدراسة، والإجراءات العاجلة اللازم اتخاذها لحمايتهم. يقول فيليب دواميل، ممثل اليونيسف في اليمن: "يعتبر الحصول على تعليم جيد من الحقوق الأساسية لكل طفل، بما في ذلك الفتيات والأطفال النازحين وذوي الاحتياجات الخاصة". وأضاف: "يتسبب النزاع بآثار بالغة على كافة جوانب حياة الأطفال، غير أن إمكانية الحصول على التعليم يوفر لهم إحساسا بالحياة الطبيعية حتى في ظل أقسى الظروف، كما يحميهم من شتى أصناف الاستغلال، لذلك يعد استمرار الأطفال في المدارس أمراً بالغ الأهمية لمستقبل اليمن".

كما يسلط التقرير الضوء على حقيقة أن انقطاع الأطفال عن الدراسة يتسبب بعواقب وخيمة سواء على حاضرهم أو مستقبلهم.

وتحدث التقرير عن أنه يتم إجبار الفتيات على الزواج المبكر حيث يصبحن عالقات في دوامة من الفقر وإهدار لقدراتهن، كما أن البنين والبنات أكثر عرضة لممارسات الإكراه على عمالة الأطفال أو تجنيدهم في القتال.

ومما يزيد الطين بلة أن ثلثي المعلمين في اليمن – أي أكثر من ١٧٠ ألف معلم – لم يتقاضوا رواتبهم بصفة منتظمة منذ أكثر من أربع سنوات بسبب النزاع والانقسامات الجغرافية والسياسية في البلاد، مما يعرض حوالي أربعة ملايين طفل آخر لخطر تعطل العملية التعليمية أو الانقطاع عن الدراسة بسبب توقف المدرسين الذين لا يتقاضون رواتبهم عن التدريس بغرض البحث عن طرق أخرى لإعالة أسرهم.

يصبح الأطفال الذين لا يكملون تعليمهم عالقين في دوامة مستديمة من الفقر، وفي حال عدم توفر الدعم المناسب للأطفال المنقطعين عن الدراسة أو الذين تسربوا من المدارس مؤخرا فقد لا يعودون إلى المدارس مطلقا.

إن الآثار الناجمة عن استمرار النزاع بالإضافة الى الهجمة الأخيرة على التعليم المتمثلة في جائحة كورونا سيكون لهم آثاراً مدمرة وطويلة الأمد على العملية التعليمية والسلامة النفسية والبدنية للأطفال والمراهقين في اليمن.

وتدعو اليونيسف في التقرير كافة الأطراف المعنية إلى مساندة حق الأطفال في التعليم والعمل سوياً من أجل تحقيق سلام دائم وشامل في اليمن .ويشمل ذلك وقف الاعتداءات على المدارس ــ تم تسجيل 231 اعتداء على المدارس منذ مارس ــ 2015 وضمان حصول المعلمين على دخل منتظم حتى يتمكن الأطفال من مواصلة التعليم والنمو، وأن تدعم الجهات المانحة برامج التعليم في اليمن بالتمويل طويل الأجل.

استهداف تحالف العدوان للتعليم في محافظة تعز:

استهداف تحالف العدوان للتعليم في اليمن طال جميع المحافظات اليمنية، وقد نالت محافظة تعز الحظ الأوفر من هذا الاستهداف.

وقد تحدث الأستاذ: عبد الحكيم الصلوي-نائب مدير عام التربية والتعليم بمحافظة تعز- عن أن استهداف العدوان للعملية التعليمية يهدف إلى شل الحركة التعليمية وتحويل ما يقارب من مليون طالب إلى وقود للحرب، وبحسب الإحصائيات فقد بلغ إجمالي المدارس المستهدفة أكثر من ١٢٠ مدرسة، دمر منها ٢٦ مدرسة تدميراً كلياً و ٧٥ مدرسة تدميراً جزئياً.

وأضاف بأن الجماعات التكفيرية في مناطق سيطرة العدوان تعمدت تحويل المدارس إلى ثكنات عسكرية وسجون سرية تمارس فيها الاعتداءات المختلفة بحق المواطنين.

أما في المناطق الواقعة تحت سيطرة حكومة صنعاء فإن المدارس تؤدي دورها في التعليم بين الأنقاض والركام، مثل مدرسة الجند الثانوية المستهدفة من قبل تحالف العدوان، والتي يدرس الطلاب في ما تبقى فيها من الفصول الدراسية التي تكاد تكون شبه سليمة.

المدراس الصيفية أحد الحلول الناجحة لدعم العملية التعليمية في اليمن:

شهدت مراكز ومدارس صيف هذه السنة إقبالاً كبيرًا وزخمًا واسْعًا، ففي أمانة العاصمة بلغ عدد المدارس الصيفية المفتوحة ٢٢٧٩ مدرسة صيفية ، منها ٢٠٠١ مدرسة للذكور، و ٢٢٧ مدرسة للإناث. في حين بلغ عدد الطلاب ٢٢٠٨١، توزعوا ما بين ٢٦٠٠١٣ طالبًا و ١٨٠٧١ طالبة. ووصل عدد المخيمات الكشفية ١١٤ مخيمًا، والتحق بها ٥٥٥٨ طالبًا و وطالبة.

الإقبال هذا العام على مدارس الصيف كان كبيراً رغم ضعف الإمكانات المادية بسبب الحصار والعدوان وقد كرست جهود جبارة من قبل الدولة والشعب من أجل إقامتها.

ووفق إحصائيات اللجنة المركزية للدورات الصيفية تطوّع للعمل في مدارس ومراكز أمانة العاصمة ٢٦٧٩٣ متطوعًا، منهم ١٦٢٤٧ معلمًا و ٢٥٥٦ معلمة. ووصل عدد العاملين في المخيمات الكشفية إلى ١١٨٧ عاملًا.

إقامة مثل هذه المراكز الصيفية بأنه يأتي في إطار المواجهة الشاملة للعدوان، إذ لا بد من تأهيل جيلٍ مسلح بالعلم، يحمل الوعي والبصيرة، فتكون له هوية إيمانية تحصنه من استهداف العدو الثقافي والأخلاقي.

من خلال نزول منظمة انتصاف لحقوق المرأة والطفل إلى أحد المدارس تم ملاحظة التنوع في يوم الطالب في المدارس الصيفية بين برامج ثقافية ورياضية ومهارية وترفيهية وقد ركزت على التثقف بثقافة القرآن، وتنمية الوعي لدى الطلاب، حيث وأن الطالب يتلقى العلوم النافعة والمفيدة واللازمة فيما يتعلق بالدين بأبعاده الشاملة في الحياة، وليس وفق التصور الذي يؤطر الدين ضمن طقوس عبادية خالصة فقط، وبهذه الرؤية نُظمت الدروس والأنشطة في المراكز الصيفية.

كما أن المراكز الصيفية ركزت على بناء الطالب وتأسيسه فكريًا وروحيًا لتحقيق هدف أعلى، وهو بناء جيل حضاري يعرف ربه وينهض بوطنه ويحذر عدوه.

وقد حققت الأنشطة الصيفية تنوعا كبيراً، بدءًا من الاهتمام بالصلاة والبرامج الايمانية والقيمية كأداء الصلاة جماعةً، وزيارة الأرحام، وعيادة المريض، والإحسان والإنفاق، وترسيخ قيم النظافة والتعاون، وغيرها من السلوكيات التي يجب أن يتحلى بها المجتمع المسلم.

وقد أقيمت الأمسيات الثقافية والتي حظيت بمشاركة أهالي الطلاب، وشارك المجتمع هذه النشاطات التوعوية والفكرية، وفي مسيرة تحرر الشعب اليمني فعلت المدارس الصيفية النشاط الزراعي، إذ تعلم الطلبة أساسيات الزراعة عمليًا ووفرت لهم المراكز بدائل للأسمدة المستوردة... كما تميزت مدارس الطلاب بأنشطة رياضية مختلفة كالسباحة وكرة القدم وكرة السلة، وأما مدارس البنات فقد اهتمت بتعليم الفتاة الخياطة والتطريز والأشغال اليدوية وأنشطة مهارية أخرى، وأنتجت الطالبات مشغولات مختلفة من الملابس والإكسسوارات وغيرها.

## تجنيد العدوان للأطفال

يعاني الأطفال في المناطق الواقعة تحت سيطرة تحالف العدوان ومرتزقته من حرمانهم من أبسط حقوقهم الإنسانية، وذلك من خلال تجنيدهم واستخدامهم في الأعمال القتالية، وقد تحدث التقرير الثالث لفريق الخبراء للعام ٢٠٢٠م عن أنه "تم التحقق من حالات تجنيد قوات الأمن الخاصة لحكومة اليمن في شبوة لفتيان واستخدامهم في الأعمال القتالية في أبين بين مايو ويونيو لحكومة وتم احتجازهم من قبل المجلس الانتقالي الجنوبي في عدن".

كما حقق فريق الخبراء في حالات تجنيد الفتيان من قبل الوية اوحدات يزعم انخراط بعض من أعضائها مع التحالف و/أو حكومة اليمن، وأضاف التقرير: "يُجند الأولاد في محافظتي تعز ولحج في اليمن ثم ينقلون إلى المملكة العربية السعودية للتدريب ثم نشرهم على أرض اليمن". اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى تسلم ٢٤ طفلاً ممن جندتهم قوى العدوان:

- في/27 يناير2020م سلمت اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى اليمنية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل 64 طفلا ممن جندتهم قوى العدوان وأغلبهم تتراوح أعمارهم ما بين (16 14)عام واعتبرتهم ضحايا حرب وسيتم إعادة تأهيلهم بالتعاون مع منظمة اليونيسيف
- أفاد الأستاذعبد القادر المرتضى رئيس اللجنة الوطنية للأسرى بأن جزءا كبيرا من هؤلاء الأطفال الأسرى تم تجنيدهم للدفاع عن الحدود السعودية، وأضاف بأن الأطفال الأسرى الذين سيقومون بتسليمهم إلى الشؤون الاجتماعية واليونيسف هم شاهد حي على الطرف الذي يقوم بتجنيد الأطفال.
- عمليات تجنيد الأطفال من قبل مرتزقة العدوان مستمرة، وجزء كبير منهم يُدفعون إلى جبهات القتال في الحدود.
- الأطفال الأسرى الذين سُلموا للشوون الاجتماعية واليونيسف سيخضعون لبرنامج تأهيل يمتد لنحو شهرين ومن ثم إعادتهم إلى أسرهم.
- السعودية والإمارات ومرتزقتهما يتحملون وزر تجنيد آلاف الأطفال اليمنيين ووزر دماء من يقتل منهم ومن يتعرض لمعاناة الأسر.

وزير الشوون الاجتماعية عبيد بن ضبيع شكر لوزارة الدفاع ولجنة الأسرى هذا الموقف الإنساني والوطني المشرف بإطلاق سراح الأطفال الأسرى.

وأفاد بأنهم سيقومون بالمشاركة مع اليونيسف بإعادة تأهيل الأطفال لإعادة دمجهم بالمجتمع. ابراهيم شيغ مسؤول الحماية في منظمة اليونيسف أشاد بهذه الخطوة وجدد مطالبته بعدم زج الأطفال في القتال.

كما تحدث:" التقينا الأطفال المفرج عنهم وهم في حالة صحية جيدة ووضعنا خطة للدعم النفسي وإعادة تأهيل الأطفال الأسرى المفرج عنهم لإعادة دمجهم في التعليم والمجتمع".

الأستاذة رضية راوح تحدثت بأن دول العدوان تتجاهل كافة الأعراف الدولية وتمضي بتجنيد الأطفال استرخاصاً للدم اليمني، كما ثمنت خطوة وزارة الدفاع ولجنة الأسرى المتماشية تماماً مع القانون الدولي واتفاقية الطفل الدولية.

من جانب اخر تتذ حكومة صنعاء عدة تدابير احترازية للمساهمه في منع تجنيد الاطفال حيث كانت هناك عدة تصريحات لقيادات تمنع تجنيد الاطفال بالاضافة الى إرجاع عدة اطفال الى اهاليهم كانو قد ذهبوا للمشاركة في العمليات العسكرية بطرق غير شرعية.

#### وتؤكد اليونيسيف:

اليمن/ الأناضول

قالت مسؤولة بمنظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسف"، الإثنين، إن جماعة الحوثي باليمن، أطلقت سراح 64 طفلا رُعم أنه تم أسرهم في جبهات القتال.

وأوضحت ممثلة يونيسف في اليمن سارا نيانتي في بيان مقتضب نشرته عبر "تويتر": "أرحب بإفراج أنصار الله (الحوثيين) في صنعاء، عن 64 طفلا يُزعم أنهم أسروا خلال عمليات عسكرية".

وأضافت: "آمل أن تؤدي هذه الخطوة أيضًا إلى توقيع الحوثيين على خطة العمل لإنهاء تجنيد واستخدام الأطفال في الصراع باليمن".

من جانبه، قال مسؤول ملف الأسرى في الجماعة عبدالقادر المرتضى، إن جماعته سلمت 64 طفلا أسروا في جبهات القتال جندتهم قوى العدوان (إشارة إلى القوات الحكومية والتحالف العربي) إلى وزارة الشئون الاجتماعية (في حكومة الحوثيين غير المعترف بها) لإعادة إدماجهم بالمجتمع بإشراف من اليونيسف".

وزعم في تصريح لقناة "المسيرة" التابعة للجماعة الإثنين، أن "جزءا كبيرا من هؤلاء الأطفال الأسرى تم تجنيدهم للدفاع عن الحدود السعودية".

ولم يصدر تعليق فوري من قبل الحكومة اليمنية أو التحالف حول الأمر حتى الساعة 10:10 ت.غ، لكنهما نفيا في السابق اتهامات بتجنيد أطفال في المعارك الجارية في البلاد.







**1** 

- تحدث المركز الإعلامي للمحافظات الجنوبية عن أن أكثر من ١٦ ألف طفل تم تجنيدهم من قبل العدوان السعودي الإماراتي ومليشيات العدوان في المحافظات الجنوبية المحتلة خلال الست السنوات السابقة، وقد وقع الآلاف من الأطفال ضحايا التجنيد ما بين قتيل وجريح في جبهات القتال، ومعظم هؤلاء الأطفال ينتمون لأسر فقيرة ومعدمة.

كما استخدمت دول تحالف العدوان شبكات الاتجار بالبشر لاستقطاب الأطفال والدفع بهم للقتال، وقد تبين وقوف السعودية وراء استقطاب المئات من الأطفال الذين لم يبلغوا السن القانوني في كلاً من محافظات لحج وأبين وتعز وشبوة خلال الأشهر الماضية للقتال في مأرب. وقد تبادلت أدوات دول تحالف العدوان الاتهامات بتجنيد الأطفال في المحافظات الجنوبية والأمم المتحدة تجاهلت تلك الجريمة.



# الانتهاكات الجنسية الخطيرة التي تتعرض لها النساء والأطفال (الخطف و الاغتصاب)

من المعروف أنه في ظل غياب السلطات الحقيقية للدولة تمثل الجرائم والانتهاكات التي يتعرض لها المدنيين والأطراف الضعيفة وعلى وجه الخصوص (النساء والأطفال) الهاجس الأكبر لمنظمات المجتمع المدنى سواء العالمية أو الدولية أو المحلية ، حيث أن غياب تلك السلطات تجعل تلك الفئة معرضة للانتهاكات الجسيمة مثل العنف الجنسى والاغتصابات ، إذ أن المجتمع فيها يعيش في حالة من الدونية ، وإذا كان الحال كذلك في المجتمعات الأخرى ، فإن غياب السلطات الحقيقية (سلطة القانون) في المناطق التي تسيطر عليها قوات نظامية محلية خاضعة للتحالف بقيادة السعودية والإمارات وبدعم من الولايات المتحدة وبريطانيا ، تجعل من تلك المحافظات تعيش في وضع مأساوي خصوصا فيما يتعلق بجرائم الانتهاكات الجسيمة (عنف جنسي- تحرش -عنف جسدي - اغتصابات) بحق النساء والأطفال أمر متوقع ومتزايد ، هنا يأتي دور منظمات المجتمع المدنى الوطنية باعتبار أنها الطرف الأول الراصد والموثق لتلك الانتهاكات بهدف توضيحها للمنظمات الدولية والرأي العام المحلي والدولي باعتبار أن المنظمات المحلية هي الأقرب لمتابعة ومراقبة ما يحدث من انتهاكات على المستوى الوطني عبر وسائل رصد مختلفة، حتى تتمكن من توفير آلية حماية خارجية تحد من تزايد تلك الجرائم التي غالبا ما يفلت الجناة من العقاب بسبب عدم وجود أجهزة حقيقية للدولة (تلتزم بتطبيق القوانين) من ناحية ، ومن ناحية أخرى أن تلك الجرائم (العنف الجنسي والاغتصابات التي تطال فئة النساء والأطفال) غالباً ما يتم وفقاً لعمل منظم يقوم بها أشخاص نافذون يتبعون شخصيات عسكرية، وسياسية نافذة، أو يكون من ارتكبها ضباط أمن تابعين لأحد دول التحالف (السعودية - الإمارات) ويصعب في هذه الحالة محاكمتهم ومسائلتهم.

#### الأمم المتحدة تدين "الانتقالي "بجرائم اغتصابات:

أدانت الامم المتحدة رسمياً الإمارات وتشكيلات مليشياتها في عدن وبقية المحافظات المحتلة جنوب اليمن بارتكاب جرائم اغتصاب وانتهاكات جنسية بحق النساء والأطفال والرجال، جاء ذلك في التقرير الثالث لفريق الخبراء التابع للأمم المتحدة والمعني باليمن والصادر بتاريخ ٩ سبتمبر ٢٠٢٠م، وقف على تورط مليشيا "الانتقالي" المدعوم إماراتياً بوقائع اغتصاب وانتهاكات جنسية وعنف ضد النساء.

وقال في التقرير: "تحققنا من أن قوات الحزام الأمني اغتصبت 5 نساء و 4فتيات، ومن تعريضها 12 فتى و 3رجال للعري القسري وامرأتان وفتاتان لأشكال أخرى من العنف الجنسي". مضيفاً في تقريره الثالث عن الوضع الإنساني في اليمن إنه: "توجد مخاوف جدية بشأن مزاعم أخرى بأن قوات الحزام الأمنى اغتصبت 30 امرأة وفتاة و 3فتيان".

وأوضح الفريق أن "هذه الانتهاكات الجنسية المنسوبة للحزام الأمني جاء التحقق منها خلال استكمال التحقيقات السابقة بشأن الاعتقالات الجماعية التي نفذتها قوات الحزام الأمني."

وروت إحدى النّاجيات للفريق "تعرُّضها للاغتصاب في مناسبات متعددة على مدار 13 يومًا من قبل عدة جنود ذكور". من قبل 28 جندياً وشملت عمليات الاغتصاب الجماعي من قبل عدة جنود ذكور".

#### أولاً: محافظة تعز:

في المناطق الخاضعة لقوات هادي ، والقوات التابعة للإمارات أو ما تعرف بكتائب أبو العباس في محافظة تعز ، لا يختلف الحال عن بقية المناطق الواقعة تحت سلطة تلك القوات ، حيث يعاني السكان المحليين من جرائم عنف جنسي و عنف جسدي و اغتصابات تطال النساء بشكل كبير جدا، خصوصا أثناء فترة اندلاع الصراعات بين تلك القوات التي يتبع جزء منها قوات هادي التي يتخذ من الرياض مقراً له، والقوات التابعة للإمارات وأبرزها كتائب أبو العباس .

تؤكد تقارير حقوقية أن جرائم اغتصاب الأطفال في مدينة تعز كبرى مدن اليمن في تزايد مستمر جراء حماية الجيش للمعتدين على الأطفال جنسيا، في واحدة من أبشع الجرائم المسكوت عنها في اليمن جراء القبضة العسكرية التي تمارسها القوات التابعة لتنظيم الإخوان الممول قطريا (حزب الإصلاح).

وأكد ناشطون حقوقيون يمنيون أن " الانتهاكات بحق أطفال تعز وما يحدث اليوم من جرائم الاغتصاب في ظل تواطؤ من قبل السلطات المحلية والأمنية والعسكرية وحمايتها لمرتكبي تلك الجرائم، تمثل تجسيدا للإرهاب الحقيقي الذي يقتل الطفولة، ويصادر حقها في الحياة بكرامة".

و قالت الناشطة الحقوقية والصحافية وداد البدوي أن المتهمين بالاعتداءات الجنسية على الأطفال في تعزهم قادة معروفون في الجيش الذي يوفر لهم الحماية من الملاحقة، وألمحت في منشور على فيس بوك "إلى أن حماية الجيش للمعتدين على الأطفال جنسيا جعل المستشفيات ترفض التعامل وإعطاء تقارير خوفاً من البطش"،ونددت الناشطة الحقوقية والصحافية وداد البدوي بما أسمته "صمت المجتمع"، قائلة "المجتمع صمت لأن الفاعل هو الجيش وسيقتل من يتكلم كما يقول الكثير من المواطنين".

وتساءل الناشط الحقوقي سعيد بكران عن "ماذا قدمت جماعة الإخوان المسلمين وماهي الإنجازات التي تكرمت بها على المواطن اليمني"، قبل أن يجيب بأنها "قدمت اغتصاب الأطفال، وحماية المغتصبين والتستر عليهم، وقهرت الفقراء في أعز مايملكون في كرامتهم وكرامة أبنائهم، قدمت الاغتيالات والقتل والاعتداء، والفساد واللصوصية وسرقة المال العام باسم الدين". وأكد "أن ظلما كبيرا ما يحصل في تعز من تواطؤ وصمت من الجميع في تعز وخاصة من كل الإدارات المحلية التي يحكمها الإخوان (حزب الإصلاح).

وقالت منظمة السلام للإغاثة وحقوق الإنسان الدولية أنها تعبر عن إدانتها واستنكارها لهذه الانتهاكات التي يعاقب عليها القانون الدولي الإنساني ويلزم السلطات المحلية في الدول التي شهدت هذه الانتهاكات و الدول والجهات الداعمة لها بضبط المتهمين والتحقيق معهم وإنزال العقوبات القانونية بحقهم عبر القضاء ، ما لم فإن للجهات الدولية المعنية الحق في ملاحقة المسؤولين المتسترين على المتهمين بمن فيهم المسؤولين في دول التحالف الذي تقوده السعودية في العدوان على اليمن، وتقديمهم إلى المحاكم الدولية بتهمة المشاركة في تلك الانتهاكات وحماية المتهمين الرئيسيين. وتدعو المنظمة السلطات اليمنية والتحالف إجراء

تحقيقات شاملة في هذه الانتهاكات والدعاوي التي قدمها الأطفال الضحايا وأسرهم ، من أجل الإشارة إلى أنه لن يتم التسامح مع هذه الجرائم، ولحماية أسر الأطفال من الانتقام، وكذا لتدارك مساءلتهم والتحقيق معهم دوليا.

وشددت المنظمة على ضرورة ضبط كافة المشتبه بهم والتحقيق معهم، بما في ذلك المنتمين للجماعة المسلحة التي تسيطر على مدينة تعز، وإحالتهم إلى القضاء ليحاكموا محاكمة عادلة. مشيرة إلى أن الاغتصاب والاعتداء الجنسي المرتكبين في سياق الصراع المسلح يعدان من جرائم الحرب، وقد يكون القادة الذين لا يضعون حدًّا لهذه الأفعال الشنيعة هم أنفسهم مسؤولون عن هذه الجرائم وغيرها من جرائم الحرب ()

خطورة الأوضاع التي تمر بها المناطق المسيطر عليها القوات النظامية المنضوية تحت مظلة وحماية النطام السعودي والإماراتي والأمريكي ، جعلت من بعض الناشطين البارزين الذين يقفون في صفوفهم أن يرفعوا الصوت عاليا، ويطالبون من أسموهم إصلاحية الحكم في تعز "أن يتحركوا اذا أرادوا أن يعيش أولادهم في مأمن " وهو ما يؤشر إلى حجم المأساة والانتهاكات التي تعيشها تلك المناطق . ()

اغتصاب طفلة من "فئة المهمشين" - يوليو ٢٠٢١م:

اغتصبت طفلة تنتمي إلى "فئة المهمشين"، من قبل شاب وسط مدينة تعز، في ظل ارتفاع وتيرة جرائم اغتصاب الفتيات القاصرات من هذه الفئة في المحافظة.

الطفلة "جواهر. م.ع."14) عاماً (من فئة المهمشين تعرضت لجريمة اغتصاب مساء الاثنين بتاريخ و يوليو ٢٠٢١م، من قبل شاب في الـ 28 من العمر، يدعى) باسم .س (في حي "الشماسي "وسط المدينة.

وقد استدرج مرتكب الجريمة الطفلة جواهر في الثامنة من مساء الاثنين إلى منزل والده، مستغلاً عدم تواجد أسرته في المنزل الكائن بالقرب من مسجد الهدى

https://www.adensbq.com/news/62234 https://yemenalghad.net/art2754.html)

وأشار إلى أن الأجهزة الأمنية ألقت القبض على المتهم يوم الثلاثاء.

الجاني يعمل سائق باص، ويستقوي بجنود في محور تعز العسكري.

وقد ذكر مصدر بأن مسلحين تبين أن بينهم جنود من اللواء 170 دفاع جوي بلباس مدني قدموا إلى منزل أسرة الطفلة جواهر وهددوا أسرتها بالقتل في حال لم يتم التنازل عن القضية والإفراج عن المتهم قبل تحويله إلى النيابة.

وأضاف المصدر أنه تم إبلاغ قسم شرطة "الأشبط "بالتهديدات و الذي بدوره أرسل طقماً أمنياً لحماية المنزل لكنه غادر المكان في المساء.

وأفاد رئيس الاتحاد الوطني للمهمشين نعمان الحذيفي أن المتهم طلب من أسرة الطفلة جواهرإرسالها إلى منزل أسرته بحجة أن والدته طلبت منه إحضارها لمساعدتها في تنظيف المنزل.

كما أشار نعمان، إلى أنه بحسب إفادة الطفلة الضحية، عند دخولها المنزل أوصد المتهم الأبواب مباشرة من الداخل ليقوم بمهاجمتها ومباشرة اغتصابها.

وذكر نعمان، أن السلطات الأمنية ألقت القبض على الشاب المتهم، بعد ضغوط من قبل قيادة الاتحاد . لافتا إلى أن المتهم رهن الاحتجاز في قسم شرطة الأشبط وسط المدينة.

وتصاعدت خلال الآونة الأخيرة وتيرة جرائم الاغتصاب التي تطال الفتيات القاصرات من فئة المهمشين في محافظة تعز، وسط صمت وتجاهل من قبل السلطات الأمنية والقضائية، وكان أحدها محاولة اغتصاب الطفلة صابرين 14) عاماً (، التي أصيبت خلالها بجروح، وكان المتهم بارتكابها أحد أفراد اللواء الرابع مشاة جبلي الموالي لحزب الإصلاح.

#### اغتصاب فتاة في المعافر بتعز ـ مايو ٢٠٢٠م

رسائل عبد الجليل عمرها ١٧ سنة من منطقة المعافر الواقعة في محافظة تعز، تحرش بها أحد الشباب جوار بئر القرية اسمه أنس عبد الحكيم غالب، وبعدها بيومين قام أنس عبد الحكيم غالب برفقة اثنين من عيال عمه و مرافقهم في المزرعة واحد أصدقائهم باختطاف الفتاة واغتصابها بالتناوب من الستة الشباب، وكانت الفتاة تصرخ مستنجدة وسمعها أحد المارة وعندما أقبل على مكان الحادث فر الجميع وتركوها، وبعد إسعافها والكشف عليها ثبت بتقرير الطبيب أن الفتاة كانت بكر إلى يوم الحادث.

تقدم والد الفتاة بشكوى إلى الجهات المعنية والتي أمرت باعتقال السته الجناة ولكن والد المغتصب الأول كان قد أرسل ولده أنس وأولاد عمه مع المرافق إلى عدن وطلب من المغتصب السادس أصيل نجيب أن يسلم نفسة وأعطاه وعد بأن يخرجه خلال يومين وفعلا هذا ما حدث وتم إطلاق المغتصب أصيل من قبل وكيل نيابة المعافر، وعندما سأله المحامي عن سبب ذلك قال له) يا رجل هي إلا خادمة الناس في حرب وكورونا وانت عملت لنا قضية على الخادمة (وبعد إطلاق المغتصب أصيل عاد بقية المغتصبين من عدن إلى المعافر وهم مطمئنون على أنفسهم بأن القضية انتهت لأن الضحية مجرد طفلة خادمة.

#### اغتصاب الطفل محمد فواز حسبتمبر ٢٠٢٠م

أقدم أحد مرتزقة العدوان -ويدعى وليد محمد سعيد الطباخ، أحد مرتزقة العدوان في حي الجمهوري بمدينة تعز المحتلة على اغتصاب الطفل محمد فواز البالغ من العمر ست سنوات، وقد أدان مكتب حقوق الإنسان في محافظة تعز جرائم الاغتصاب والقتل بحق الأطفال في مناطق تعز مناطق تعز المحتلة، وأعرب في بيان له عن قلقه الكبير إزاء ارتفاع نسبة الجرائم بمناطق تعز المحتلة، والتي تطورت إلى اغتصاب وقتل الأطفال ، وتهديد ذويهم بالتصفية في حال أثاروا هذه القضايا.

وعبر البيان عن استنكاره الشديد لجريمة اغتصاب المجني عليه الطفل محمد فوازمن قبل أحد مرتزقة العدوان في حي الجمهوري بمدينة تعز المحتلة، وحمل البيان المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية كامل المسؤولية في حماية الأطفال في المناطق المحتلة.

انعدام الأمن والأمان في المناطق الواقعة تحت سيطرة قوات تحالف العدوان ومرتزقتهم:

#### - رصاص الشرطة العسكرية تقتل طفلين بضباب تعز:

نشرت شبكة اليمن الأخبارية خبر بتاريخ ٢٦ أغسطس ٢٠٢م مفاده أن الشاب إبراهيم أحمد قاسم العزعزي من أبناء عزلة العزاعز مديرية الشمايتين بمحافظة تعز يبلغ من العمر ١٦ سنة يمتلك بسطة يعمل فيها في سوق بيرباشا وسط المدينة.

العزعزي كان يوم الأربعاء ٢٠ أغسطس/٢٠ ٢م على متن باص مسافراً من مدينة تعز عائداً الى أسرته التي تنتظر عودته بفارغ الصبر وأثناء وصولهم منطقة الضباب الطريق الرابط بين مديرية الشمايتين ـ تعزكان خلفهم طقم تابع للشرطة العسكرية مستعجلا يريد مسابقة الريح، فأراد جندي يمسك بالرشاش أن يفك الطريق أمامهم من الإزدحام فأطلق زخات من الرصاص وهنا كانت الفاجعة، حيث اخترقت رصاص الرشاش زجاج الباص وقتلت طفلين أحدهم ابراهيم العزعزي وطفل آخر من جبل حبشي.

#### اليمن تستيقظ على حادثة صادمة ضحيتها ٣ فتيات من أسرة واحدة في تعز

في خبر لشبكة اليمن الأخبارية بتاريخ ٢٧ أغسطس ٢٠٢١م نشرت عن واقعة صادمة لا تزال تفاصيلها غامضة، ويطالب ناشطين يمنيين عن كشف ملابسات هذه الحادثة، حيث أقدمت ثلاث فتيات من أسرة واحدة على الانتحار في مديرية المعافر بمحافظة تعز .

وأفادت مصادر محلية بمديرية المعافر بتعز أن ثلاث فتيات من اسرة واحدة أقدمن على الانتحار بشكل جماعي، وتشير المعلومات الأولية إلى أن الفتيات الثلاث وهن شقيقتين وثالثة ابنة عمهن تناولن مبيداً حشرياً قاتل ، ما أدى الى وفاة اثنين وماتزال الثالثة في غيبوبة وسط محاولات طبية لإنقاذها.

#### اعتداء مسلحين على الطالبة المعاقة نجيبة ـ ٢٩ أغسطس ٢٠٢١م

تعرضت الطالبة المعاقة نجيبة علي عقلان لاعتداء وحشي من قبل جنود تابعين لقوات محور تعز داخل منزلها في مدينة تعز.

وسردت الطالبة نجيبة تفاصيل الاعتداء الذي تعرضت له من قبل ثلاثة جنود بزي مدني يتبعون اللواء ٢٢ ميكا،اقتحموا شقتها مساء الأحد بتاريخ ٢٩ أغسطس ٢١ ٢٠م.

وقالت الطالبة بأن الجنود اقتحموا شقتها الكائنة في منطقة الكمب، شمالي المدينة، بذريعة أنها تقدم إحداثيات للحوثيين، مستغلين لحظات غياب زوجها عن الشقة.

مضيفة بأن الجنود حاولوا نهب ومصادرة جهاز الكمبيوتر الخاص بها "لابتوب" وتلفون محمول ، كما داس أحد الجنود على إحدى يديها أثناء محاولتها منعهم نهب أجهزتها، وقبل أن تصرخ طالبة النجدة من الجيران.

الطالبة كشفت بأن ما تعرضت له لم يكن الأول، بل سبق وأن تعرضت لتهديدات من قبل جنود بالمحور، وأنها ظلت تتعرض لمضايقات طوال الأشهر الماضية أثناء دخولها وخروجها من الشقة.

مضيفة بأن المضايقات وصلت حد قذفها في شرفها من قبل الجنود واتهامها بممارسة الدعارة ، وأنها أصيبت بحالة نفسية جراء هذه المضايقات والتحرش اللفظي من قبل جنود المحور.

ولفتت المصادر إلى أن جنود المحور لجأوا إلى تلفيق تهمة تزويد الحوثيين بالإحداثيات كذريعة للاعتداء عليها والضغط على أسرتها لترك العمارة من أجل نهبها والسطو عليها.

وقد شارك عدد من الأكاديميين والطلاب في جامعات تعز صباح الأحد بتاريخ ٢ سبتمبر ٢٠٢١ في مسيرة حاشدة دعا لها طلاب الجامعات انتصارا للطالبة نجيبة عقلان.



#### إبادة أسرة آل الحرق في تعز:

الانفلات الأمني في مدينة تعز و انتشار مجاميع مسلحة تقوم بعمليات السطو على الممتلكات العامة والخاصة وأراضي المواطنين انتشر بشكل كبير، حيث يعمل نافذون على السطو ونهب أراضي المواطنين بقوة السلاح، في ظل إهمال متعمد من قبل الجهات الأمنية والعسكرية في المحافظة لضبطهم.

كما أن حدوث اشتباكات مسلحة على الأراضي زاد بشكل كبير، وتؤدي هذه الاشتباكات إلى سقوط ضحايا من المدنيين بين قتيل وجريح، وهذا ما حدث مؤخراً في الـ١٠ من شهر أغسطس ٢٠ ٢م عندما قام المدعو ماجد الأعرج، أحد منتسبي القوات العسكرية التابعة لمرتزقة تحالف العدوان بتعز، ومعه عصابة مسلحة، بالاعتداء على أرضية لأسرة الحرق في منطقة عمد في بير باشا (غربي المدينة)، والتي نشب على إثر الاعتداء الأول اشتباكات مسلحة، أدت إلى مقتل ٦ أشخاص، منهم ٤ من أسرة واحدة، واختطاف ٤ آخرين من الأسرة نفسها، بينهم طفل.

انتهت الاشتباكات بمقتل الأعرج ومرافقه، و٣ من أولاد الحرق، وإصابة آخر، لكن سرعان ما تجمعت مجاميع مسلحة، البعض منها تتبع محور تعز العسكري التابع لمرتزقة تحالف العدوان، وتهجمت هذه الجماعات وبقوة السلاح على منازل المواطنين من أسرة الحرق وإحراقها بعد الاعتداء على النساء والأطفال وتهديدهن بالقتل، إضافة إلى اختطاف أحد أفراد أسرة الحرق ورميه جثة هامدة صباح اليوم التالي على خط الضباب (غربي تعز)، ليرتفع عدد القتلى إلى أربعة من أسرة الحرق.

تقول أم عيسى عبده الحرق، والتي قتل مسلحو الأعرج زوجها وابنها، إن إطلاق نار كثيف قد استهدف منزلهم، حيث أصابت إحدى الرصاص زوجها الذي حاول التحرك من مكانه وقت إطلاق النار، وقد أدت إلى مقتلة على الفور.

وتصف أم عيسى واقعة الاعتداء عليهم بحسرة وألم، وتضيف أن جماعة الأعرج قتلوا ثلاثة من أسرتها، وهم عصام وعبده وخالد، وأصابوا اثنين آخرين وقت حدوث الاشتباكات.

وتتابع: "بعد الاشتباكات عاد المسلحون مرة أخرى وتهجموا علينا. والله، إنهم لم يحترمونا كنساء، ضربونا وجمعونا لغرفة وهددونا بالقنابل، حتى إنهم ضربوا الأطفال الصغار وتوعدوا بقتلنا جميعًا". قاموا بإطلاق النار لإخافتهن، ووضعوا الأسلحة على روؤسهن، وهددوهن بالاختطاف؛ ليخرج الرجال الهاربون من بطش المسلحين، في ظل غياب تام لأجهزة الدولة الأمنية.

وقد لاقت حادثة الاعتداء على أرض أسرة الحرق وقتل ٤ أشخاص من أفرادها، والانتهاكات التي طالت النساء والأطفال والمنازل، تفاعلًا واسعًا على مواقع التواصل الاجتماعي من قبل ناشطين حقوقيين وإعلاميين، معتبرين الحادثة نتيجة للانفلات الأمني الذي تشهده مدينة تعز خلال السنوات الأخيرة.

ودعت منظمات حقوقية ونقابية ومن ضمنها منظمة انتصاف لحقوق المرأة والطفل إلى محاسبة كل مرتكبي الجرائم التي حدثت بحق أسرة آل الحرق، والعمل على إعادة الأمان لهذه العائلة وغيرها من مُلّاك العقارات التي تتعرض لانتهاكات متكررة، داعيةً إلى فتح تحقيق شفاف وشامل لكافة أشكال التنكيل والإجرام الذي حدث بحق أسرة الحرق، وجميع الجرائم الواقعة خلال الأيام الماضية من قتل خارج القانون، وتخريب ونهب لممتلكات خاصة وعامة.

#### إحصائية نصف سنوية لجرائم مرتزقة العدوان في تعز:

صحيفة «لا» وفي رصد خاص بها تمكنت من توثيق أكثر من ٥٥٥ جريمة متنوعة خلال الفترة (يوليو ـ ديسمبر ٢٠٢٠) ، أدت إلى سقوط ٧٤ قتيلاً و٤٧ جريحاً في صفوف المدنيين توزعت بين عمليات اغتيال وانتهاكات وسطو على الأراضي واشتباكات مسلحة، واحتجاجات وتظاهرات ومداهمة منازل واختطافات، وهي جرائم نفذتها عصابات ومرتزقة دول العدوان.

وبحسب نوع الجريمة تحدث الرصد بشكل عام عن الآتي:

- حدثت ۱۱۸ جریمة انتهاك في تعز، كما شهدت ۱۱۰ عملیات مداهمات واختطافات، وأیضا ه عملیة تفجیرات واشتباكات، و ۹۷ مظاهرة واحتجاج.
  - شهدت تعز ٥٩ عملية اغتيال و٣٩ محاولة اغتيال.
  - ٣٤ عملية سطو على أراضى المواطنين من قبل متنفذين ومرتزقة العدوان.

## وقد فصل الرصد هذه الجرائم بدءاً بشهر يوليو وانتهاء بشهر ديسمبر كالتالي:

- شهد شهر يوليو ارتكاب مرتزقة العدوان والاحتلال نحو ٩٦ جريمة في تعز أدت هذه الجرائم الى مقتل ٥ وجرح ١٣ آخرين ، بالإضافة إلى ٢٠ عملية ومحاولة اغتيال، أما الانتهاكات فقد بلغت ١٧ جريمة في تعز.

وقد شهدت تعز المحتلة خلال هذا الشهر ٢٢ عملية اشتباكات وتفجيرات، وشهدت ١٧ عملية مداهمة واختطافات ، ويعود ذلك إلى أن الاشتباكات المسلحة في ريف الحجرية كانت هي أبرز ما شهده شهر يوليو في تعز المحتلة، حيث شهدت مواجهات مسلحة شبه يومية بين مرتزقة إخوان العدوان، ومرتزقة ما يسمى اللواء ٣٥ مدرع، وحملة تهجير وطرد النازحين في مدينة التربة عقب دخول مرتزقة الإخوان إلى المدينة. أما عمليات السطو على أراضي الغير فقد بلغ عددها ست عمليات ، وقد شهدت تعز في شهر يوليو ١٤ مظاهرة واحتجاج.

شهد شهر أغسطس تزايد عدد الجرائم المرتكبة في محافظة تعز بشكل واضح مقارنة بشهر يوليو السابق، حيث وصل عدد الجرائم إلى ١٠٩ جريمة، وقد أسفرت تلك الجرائم عن سقوط عدد من القتلى والجرحى المدنيين، وذلك على النحو التالي: ٥ قتلى و ٨ جرحى.

كما تصاعدت حدة الاشتباكات المسلحة وعمليات مداهمة المنازل والاختطافات في قرى ريف الحجرية بتعز من قبل مرتزقة إخوان العدوان، وقد بلغ عدد الاشتباكات في هذا الشهر ٣٤ عملية اشتباك، فيما وصلت جرائم المداهمات والاختطافات إلى ٢٣ جريمة، ويأتي ذلك عقب معارك واشتباكات عنيفة وفوضى أمنية واسعة استمرت لأسابيع، مع مرتزقة ما يسمى اللواء ٣٥ مدرع.

أما الاغتيالات ومحاولات الاغتيال فقد وصلت في تعز المحتلة إلى ٢٠ عملية ومحاولة اغتيال، كما شهد الشهر جريمة بشعة، تمثلت في إعدام وذبح على الطريقة الداعشية للدكتور أصيل، نجل قائد عمليات ما يسمى اللواء ٣٥ مدرع، المرتزق عبدالحكيم الجبزي، وبتر أجزاء من جسده، عقب اقتحام منزله من قبل مرتزقة إخوان العدوان في مديرية المعافر. وأيضا جريمة قتل محمد علي مهدي قعشة، ومنع المواطنين من إسعافه، عقب مطالبته باسترداد منازله من أيدي مرتزقة إخوان تحالف العدوان، بقيادة المرتزق عبده حمود الصغير القيادي في ما يسمى اللواء مشاة.

كما شهدت تعز المحتلة ١٣ جريمة انتهاك، و٧ جرائم سطو على أراضي الغير، إضافة إلى ١٢ مظاهرة واحتجاجاً على ممارسات مرتزقة إخوان العدوان بحق المواطنين.

- في شهر سبتمبر بلغ عدد الجرائم التي شهدتها تعز ٧٣ جريمة، وقد أسفرت تلك الجرائم عن وقوع نحو ٧ قتلى و ١٠ جرحى.

وقد احتلت جرائم الانتهاكات بحق المواطنين الرقم الأعلى في شهر سبتمبر، حيث بلغ عدد الانتهاكات ٢٢ جريمة، ومن أبرزها اغتصاب الطفل محمد فواز (٦ أعوام) من قبل أحد الأفراد التابعين لمرتزقة العدوان والعصابات المسلحة في المدينة المحتلة، فيما بلغ عدد عمليات ومحاولات الاغتيال ١٦ جريمة، أما جرائم المداهمات والاختطافات فكانت ٤ جرائم خلال شهر سبتمبر الفائت، ومثلها عدد جرائم السطو على أراضى المواطنين.

وتواصلت في تعز المحتلة المواجهات والاشتباكات المسلحة بين فصائل العدوان وذلك في ٨ مناسبات ، أما الاحتجاجات والمظاهرات فقد شهدت المحافظة المحتلة خلال الشهر ذاته ١٩ فعالية احتجاجية.

- في أكتوبر يتواصل مسلسل الجرائم التي يرتكبها مرتزقة العدوان والاحتلال في محافظة تعز حيث بلغ عدد الجرائم ٢٤ جريمة، وقد أسفرت تلك الجرائم عن وقوع ٥ قتلي و ٩ جرحى.

كما تواصلت جرائم الانتهاكات بحق المواطنين الأبرياء لتطال هذه المرة الأطفال والنساء، وقد بلغ عدد الانتهاكات ١٩ جريمة في شهر أكتوبر، ومن أبرزها فقدان طفلة إحدى كليتيها بسبب طلق ناري من قبل أحد المرتزقة في حي الواقش.

وتواصلت الاشتباكات بين مرتزقة العدوان وأعمال التفجيرات التي بلغت ٩ عمليات، ومنها انفجار عبوة ناسفة في يدي أحد الأطفال الذين جندتهم مرتزقة إخوان العدوان، كما تزايدت عمليات دهس أطفال بواسطة أطقم عسكرية تابعة للعميل طارق عفاش في المخا.

وشهدت تعز المحتلة في شهر أكتوبر الفائت ١٢ عملية ومحاولة اغتيال، و٦ جرائم مداهمات واختطافات، و٣ جرائم مسطو على أراضي المواطنين، كما شهدت المدينة المحتلة ٥١ فعالية بين مظاهرة واحتجاج تندد بالانتهاكات التي يرتكبها مرتزقة العدوان في حق أبناء المدينة وبخاصة الأطفال

- في شهر نوفمبر تصاعدت جرائم مرتزقة العدوان والاحتلال عما كانت عليه في الشهر السابق له، حيث ارتفع عدد الجرائم لله، حيث ارتفع عدد الجرائم سقط المزيد من القتلى والجرحى المدنيين، ليصل عددهم إلى ٦ قتلى و ١٨ جريح.

وأبرز ما شهدته تعز المحتلة من أحداث خلال نوفمبر تمثل في الكشف عن فضيحة تورط قيادات ما يسمى محور تعز وإدارة الأمن في إدارة خلية دعارة واتجار بالمخدرات والحشيش، على رأسهم المرتزق شكيب خالد فاضل نجل قائد المحور، والمرتزق صدام المقلوع، ضابط في ما يسمى اللواء ١٧٠ دفاع جوي، والمرتزق محمد النقيب ضابط أمن النظام في ما تسمى إدارة أمن تعز.

كما شهدت تعز خلال هذا الشهر ١٤ عملية ومحاولة اغتيال، كان أبرزها تصفية المرتزق محمد المغربي بداخل مستشفى الروضة من قبل ٣ أفراد في ما يسمى اللواء ٢٢ ميكا، ويعد المرتزق المغربي المرافق الشخصي للقيادي فيما يسمى اللواء ١٧ مشاة، المرتزق عمر علي سلطان، نجل القيادي الإخواني الراحل علي سلطان أحد أهم قيادات إخوان العدوان في جبل حبشي وتعز خلال التسعينيات.

أما جرائم الانتهاكات فقد شهدت تعز المحتلة ٢٢ جريمة خلال نوفمبر، إضافة إلى ٨ جرائم مداهمات واختطافات، و٩ جرائم سطو على أراضي المواطنين.

كما تواصلت الاشتباكات بين فصائل مرتزقة العدوان، حيث شهد هذا الشهر ١٢ عملية اشتباك بين الطرفين، فيما شهدت المدينة المحتلة ٩ فعاليات احتجاجية ضد الأوضاع الأمنية المتدهورة.

- شهر ديسمبر هو الشهر الأكثر دموية في النصف الأخير من العام ٢٠٢٠م، حيث بلغ عدد الجرائم في هذا الشهر جريمة ١٣٦ في تعز، وقد أسفرت هذه الجرائم عن وقوع نحو ٧ قتلى و ١٦ جرحى.

وقد ارتفعت نسبة جرائم الاعتقالات والاختطافات والمداهمات، ووصلت إلى ٢٥ جريمة، حيث نفذ مرتزقة إخوان تحالف العدوان حملة مداهمة لمنازل المواطنين وعدد من الفنادق واعتقال ٥٤ مواطنا بينهم نساء، قدموا إلى المدينة لغرض استخراج جوازات سفر، بتهمة أنهم «خلايا حوثية».

كما شهدت تعز المحتلة في هذا الشهر ١٧ عملية ومحاولة اغتيال، إضافة إلى ٢٥ جريمة انتهاك في حق المواطنين، و ٥ جرائم سطو على أراضي الغير، مع تواصل الاشتباكات المسلحة بين فصائل مرتزقة العدوان في أكثر من مناسبة وتحديدا في ١٠ مناسبات.

وتنديدا بجرائم إخوان العدوان وبقية المرتزقة في حق أبناء تعز وارتفاع أسعار المواد الغذائية بسبب الانهيار الكارثي للعملة الجديدة، شهدت تعز المحتلة ٨٨ مظاهرة وفعالية احتجاجية.

#### ثانياً: محافظة مأرب

- اختطف مرتزقة تحالف العدوان المواطنة "سميرة حزام مارش" قبل أكثر من عامين وذلك في مديرية الحزم-محافظة الجوف ، وهي المنطقة التي نزحت إليها سميرة مارش مع أسرتها بسبب قصف قوات تحالف العدوان لمنطقة متون الجوف بالطائرات والمدفعية والأسلحة الرشاشة، وقد قام باختطافها أربعة أشخاص ملثمين يتبعون تحالف العدوان وذلك أمام والدتها وأبنائها الثلاثة، وقد تم احتجازها في سجون مأرب السرية ،كما منع مختطفو سميرة أهلها حتى من التواصل معها ولو بالهاتف، كما قام المرتزقة ببيعها للسعودية ولا يزال مصيرها مجهولا حتى اليوم، كما أن والدة سميرة وأبناؤها ناشدوا منظمات حقوق الإنسان و الأمم المتحدة أن يحرروا سميرة مارش من أيدي المختطفين لها قسرا و التي لا يُعلم عنها شيئا حتى الآن.

47

وأكد رئيس اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى عبد القادر المرتضى أن مليشيات الإصلاح رفضت اطلاق سراح المواطنة سميرة مارش، وعرضت على المرتزقة التبادل بأي أسير لكن دون جدوى، حتى أن مشائخ الجوف عجزوا عن إقناعهم.

وقد أدانت واستنكرت الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني جريمة اختطاف واحتجاز المواطنة سميرة مارش وكل الانتهاكات بحق النساء اليمنيات من قبل العدوان ومرتزقته، كما أقيمت العديد من الوقفات الاحتجاجية التي نددت بجرائم وانتهاكات العدوان بحق نساء اليمن وطالبت بتقديم مرتكبي هذه الجرائم للعدالة.



- في ٣١ يناير ٢٠٢١م أقدمت مجاميع من مرتزقة العدوان على مداهمة منازل نازحين بمدينة مأرب واختطفت ٨ نساء من بين أهاليهن، وتم نقلهن إلى جهة مجهولة، ومن ثم بيعهن للسعه دية
- في ٢ فبراير ٢٠٢١م توفيت المواطنة صفاء خالد محمد إسماعيل الأمير البالغة من العمر ٢٤ عاماً من أبناء محافظة تعز، وذلك بعد اعتقالها بشهرين في ما يسمى بالاستخبارات بعد أن تم تلفيق تهم كيدية عليها، وقد توفيت جراء التعذيب النفسي والجسدي الذي تعرضت له فترة اعتقالها، كما كشفت وثيقة صادرة من دائرة الخدمات الطبية العسكرية بمستشفى مأرب العسكري الذي يدار من قبل مرتزقة العدوان بأن المواطنة: صفاء الأمير وصلت جثة هامدة إلى المستشفى من قبل الاستخبارات العسكرية التابعة لمرتزقة العدوان.
- في ٤ فبراير ٢٠٢١م اختطفت سلطة المرتزقة بمأرب مواطنة وابنها أثناء تواجدهما لاستصدار جواز سفر واقتادتهما إلى جهة مجهولة.

# إدانات للوضع المأساوي في اليمن

### منظمة "كير"...السعودية مسؤولة عن قتل الأبرياء في اليمن

قالت منظمة العلاقات الإسلامية الأمريكية "كير" إن السعودية مسؤولة عن قتل آلاف المرضى الأبرياء في اليمن بفعل ما تفرضه من قيود على البلاد.

وذكرت المنظمة في تقريرلها نشرعلى موقعها الالكتروني، أن التحالف الذي تقوده السعودية يواصل فرض قيود على مطار صنعاء ، حيث يحبس ملايين اليمنيين في منطقة حرب وتمنع حركة البضائع الإنسانية والتجارية وأوضحت المنظمة أنه نتيجة لقيود السعودية توفي آلاف اليمنيين الذين يعانون أمراضاً مزمنة أثناء انتظار العلاج العاجل.

وأضافت بأن إغلاق المطار يتسبب أيضاً في خسائر اقتصادية تقدر بالبلايين، وذكرت المنظمة أن المرضى محاصرون في اليمن، حتى عندما يكون هناك طريق لإنقاذهم وبالنسبة لآلاف اليمنيين المرضى الذين يحتاجون إلى علاج طبي عاجل في الخارج، فقد كانت السنوات الأخيرة بمثابة حكم بالإعدام.

وقد جرد اليمنيون من حقهم في السفر إلى الخارج للحصول على الرعاية الطبية أو ممارسة الأعمال التجارية أو العمل أو الدراسة أو زيارة الأسرة، فآلاف اليمنيين الذين يعيشون في الخارج عالقون خارج البلاد أو يواجهون صعوبات في زيارة وطنهم ، ففي 9 أغسطس2016 ، فرض التحالف بقيادة السعودية قيوداً على المجال الجوي اليمني، مما أدى إلى إغلاق مطار صنعاء أمام الرحلات الجوية التجارية، وحاصر ملايين اليمنيين في منطقة حرب ومنع حرية حركة السلع الإنسانية والتجارية من الدخول عبر هذا الطريق ،وبعد خمس سنوات، لم يعاد فتح المطار بعد، ونتيجة لذلك، توفي آلاف اليمنيين الذين يعانون من حالات صحية طويلة الأجل مثل السرطان والكلى والكبد والدم في انتظار العلاج غير المتاح في اليمن.

كما أدى إغلاق المطار والقيود المفروضة على ميناء الحديدة إلى توقف شبه كامل للشحنات التجارية مثل الأدوية والإمدادات الطبية والمعدات القادمة إلى البلاد، مما تسبب في مضاعفة أسعار بعض الأدوية، وساهم بشكل أكبر في تدهور النظام الصحي في اليمن، الذي دمره النزاع بالفعل.

وحثت المنظمة الدولية التحالف الذي تقوده السعودية على وضع حياة المدنيين اليمنيين في المقام الأول من خلال الاتفاق على إعادة فتح مطار صنعاء أمام الرحلات الجوية التجارية لمساعدة المجتمع الدولي في تخفيف الكارثة الإنسانية الناجمة عن الإغلاق.

#### منظمة "نساء للسلام" تطالب بإنهاء الحرب والحصار

اعتبرت منظمة "نساء من أجل السلام" الأمريكية أن التحالف فرض حصارًا وحشيًا على المشتقات النفطية الخاصة بالشعب اليمني، تواصلاً لحصار جوي وبري وبحري منذ بداية الحرب، بدعم من الولايات المتحدة.

وأكدت أن فرض الحصار على دخول الوقود إلى البلاد ، تسبب في وقف إيصال المواد الغذائية والمساعدات الإنسانية، كما أدى إلى انقطاع الكهرباء عن المنازل والمستشفيات

والمرافق الحيوية.

وبحسب التقرير قدر برنامج الغذاء العالمي أن أكثر من 400 ألف طفل يمني سيموتون بسبب سوء التغذية مع حلول نهاية عام ٢٠٢١م.

وطالبت المنظمة المبعوث الأمريكي إلى اليمن "ليندر كينج" استخدام منصبه للضغط على السعودية لرفع الحصار بالكامل والسماح لسفن الوقود بالدخول، وقد أعربت المنظمة عن أملها بأن يقوم ليندركينج باستخدام نفوذه السياسي على السعودية لإنهاء الحرب على اليمن.

ودعت المنظمة ليندر كينج للاعتذار عن تصريحاته التي يقول فيها بأن سفن النفط تتدفق إلى اليمن، وطالبته بالنزاهة والتوقف عن الكذب وتزييف الحقائق السياسية المتعلقة بالأزمة الإنسانية في اليمن.

### تلفزيون إسباني يتحدث عن تدهور وضع اليمن وتفاقم الأزمة الإنسانية

وصف التلفزيون الإسبان "rtvc" الحرب على اليمن بأنها إحدى الحروب المنسية على هذا الكوكب، حيث أن هناك 20 مليون شخص بحاجة إلى الحماية والمساعدات الإنسانية. ونوه التقرير المتلفز إلى أن إسبانيا شريكة فيما يحصل في اليمن، بحسب تقارير منظمات غير حكومية، مطالبين بإنهاء مبيعات الأسلحة الإسبانية إلى السعودية.

ولفت التقرير إلى أن اليمن تعاني اقتصاديًا وتسود البلاد مجاعة وصفتها الأمم المتحدة بالأسوأ في العصر الحديث، حيث يموت طفل كل عشر دقائق بسبب سوء التغذية.

وأوضح التقرير أن اليمن تشهد أحد أعلى معدلات وفيات الأطفال، مع انهيار الخدمات العامة وإغلاق الموانئ والمطارات عمليًا وبحسب الأمم المتحدة ، يحتاج 20 مليون شخص للحماية والمساعدات الإنسانية هناك.

كما تحدث التقرير بأن وضع اليمن يزداد سوءاً، ,آلاف الناس يعانون من ظروف غير إنسانية، فلا مياه نظيفة ولا تعليم أو رعاية طبية، وهناك تقريبًا 4 ملايين نازح.

# الأمم المتحدة تنفذ مصالح الدول الكبرى

بدأت الأمم المتحدة بإصدار" قائمة العار "عام2002 ، وتضم المسؤولين عن انتهاكات جسيمة لحقوق الأطفال، وبينها :القتل والتشويه والتجنيد والعنف الجنسي والاختطاف والهجمات ضد المدارس والمستشفيات، ومنع وصول المساعدات الإنسانية للأطفال.

- في يونيو ٢٠١٦م أدرج الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون التحالف الذي تقوده السعودية على قائمة سوداء سنوية بالدول والجماعات المسلحة التي تنتهك حقوق الأطفال خلال الصراعات في اليمن، وذلك ضمن التقرير السنوي للأمم المتحدة الذي يعرض محنة الأطفال ضحايا النزاعات المسلحة في العام ٢٠١٥ في ١٤ بلداً، متهماً إياها بمقتل مئات الأطفال في اليمن.

وبحسب التقرير فإن تحالف العدوان ضد المدنيين مسؤول عن ٦٠ في المائة من حصيلة تبلغ ٥٨٠ طفلاً قتيلاً، و١٦١٨ قاصراً جريحاً في العام ٢٠١٥م.

ويدرج التقرير في القائمة السوداء الجماعات التي "تتورط في تجنيد واستغلال الأطفال والعنف الجنسي ضدهم وقتلهم وتشويههم والهجمات على مدارس و/أو مستشفيات ومهاجمة أو التهديد بمهاجمة الأفراد ذوي الحماية وخطف الأطفال".

وكانت مفوضية الأمم المتحدة العليا لحقوق الإنسان قد أعلنت في شهر مارس من العام ١٦٠٢م أن التحالف العربي بقيادة السعودية الذي يقصف اليمن منذ عام، تسبب في الغالبية العظمى من القتلى المدنيين، وقال المفوض الأعلى زيد بن رعد الحسين إن التحالف يتحمل أكبر قدر من المسؤولية في وقوع ضحايا مدنيين. وقال: "بالنظر إلى الأرقام يبدو أن التحالف مسؤول عن مقتل ضعف عدد المدنيين مقارنة مع جميع القوى الأخرى مجتمعة، وجميعها بسبب عمليات القصف الجوى.

وكررت الأمم المتحدة تحذيرها من "كارثة إنسانية" في اليمن، حيث أسفر النزاع عن مقتل أكثر من ٢٠١٠ شخص منذ مارس ٢٠١٥.

في العام ٢٠١٦م قام الأمين العام للأمم المتحدة بشطب اسم التحالف الغاشم الذي تقوده السيعودية من القائمة السيوداء للمنظمة، وفي هذا الصيد، أكدت منظمة "هيومن رايتس ووتش" إن قيام الأمين العام للأمم المتحدة بحذف اسم تحالف العدوان السعودي من القائمة السوداء، على الرغم من استمراره في قتل المدنيين في اليمن، تعتبر وصمة عار في صفحة هذه المنظمة العالمية. ولفتت تلك المنظمة إلى أن ازدواجية الأمم المتحدة في تعاملها تجاه تحالف العدوان السعودي ينبع من تلقيها الكثير من الأموال والرشاوي من النظام السعودي، وخلال السنوات الماضية تجاهلت الأمم المتحدة معاناة أبناء الشعب اليمني الذي يعيشون تحت وطأة حصار خانق منذ بدء العدوان وهذا الأمر يؤكد أن الأمم المتحدة منحازة بالكامل لدول العدوان ولها دور في قتل أبناء الشعب اليمني الذي بات على شفا مجاعة كبيرة.

نتج عن إدراج الأمم المتحدة للتحالف العربي بقيادة السعودية في القائمة السوداء بسبب قتل الأطفال في اليمن تهديدات من عدة دول بوقف تمويل الكثير من برامج المنظمة

في العام ٢٠٢٠م حذف الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش اسم العدوان السعودي في اليمن من تقريره السنوي حول انتهاكات حقوق الأطفال في النزاعات المسلحة، بزعم "تراجع كبير في هذه الجرائم".

قرار غوتيرش بإزالة اسم تحالف العدوان السعودي الإماراتي من "قائمة العار" في تقريره حول الانتهاكات المتعلقة بحقوق الأطفال بما فيها القتل والتشويه في النزاعات المسلحة أثار الكثير من الاستغراب لدى الرأي العام، خاصة عندما برر تصرفه العار والشنيع هذا بزعم أن التحالف بقيادة السعودية خفض بشكل كبير القتل والتشويه الناجم عن الضربات الجوية وتنفيذه للإجراءات التي تهدف إلى حماية الأطفال.

في ١٥ يونيو ٢٠٢٠م وبينما كان الأمين العام للأمم المتحدة يخط تقريره لتبرئة السعودية والإمارات من جرائمهما، كانت طائرات العدوان تشن غاراتها على المدنيين العزل الذي كانوا يستقلون سيارة في الطريق العام بمديرية شدا بمحافظة صعدة شمالي اليمن، ما أدى إلى وقوع مجزرة جديدة راح ضحيتها ١٣ شهيدا بينهم أربعة أطفال وامرأة.

في يونيو 2021 م استبعد الأمين العام للأمم المتحدة تحالف العدوان من اللائحة السوداء لقتلة الأطفال، وذلك بعد ساعات من تعيينه أميناً عاماً لولاية ثانية تبدأ من مطلع يناير المقبل،

وتستمر حتى نهاية ديسمبر 2026 ، كما تحدثت تسريبات من داخل أروقة الأمم المتحدة عن أن "غوتيريش "يسير على خطى سلفه" بان كيمون "في استغلال جانب من الملف الإنساني واستغلاله بشكل نفعى وظيفى أو مادى.

وكان التقرير السنوي الصادر العام الماضي الذي استعرض ضحايا النزاعات المسلحة من الأطفال قد أكد أن % 73 من الأطفال الذين راحوا ضحية العدوان في اليمن قضوا بغارات التحالف، وأوضح التقرير أن الغارات تسببت في قتل 3.747 طفلاً و 2.355امرأة منذ 26 مارس 2015 إلى يونيو2020 ، لكن تقرير هذا العام خلا من الإشارة إلى ضحايا غارات التحالف.





نماذج من جرائم العدوان ومرتزقته في محافظتي تعز ومأرب للعام ٢٠٢٠-٢٠٢

ينطبق القانون الدولي الإنساني، المعروف أيضاً بقوانين الحرب على حرب العدوان في اليمن، حيث أن المبادئ الأساسية لقوانين الحرب هي حصانة المدنيين من الهجوم، والتمييز. ورغم اعتراف القانون الإنساني بحتمية وقوع بعض الخسائر المدنية، إلا أنه يفرض على الأطراف المتحاربة في جميع الأوقات واجب التمييز بين المحاربين والمدنيين، واستهداف المحاربين والأهداف العسكرية فقط. ويصفة عامة يحظر القانون الهجمات المباشرة على ما يعد بطبيعته من الأعيان المدنية، مثل المنازل والشقق والتجمعات السكانية، ويمتد الحظر المفروض على الهجمات العشوائية عديمة التمييز إلى معاملة عدد من الأهداف العسكرية المتميزة والمنفصلة على أنها هدف عسكري واحد في مدينة أو بلدة أو قرية أو أية منطقة أخرى تضم تجمعاً مماثلاً من المدنيين أو الأعيان المدنية، أما التهديد بمثل تلك الهجمات فقد يرقى إلى مصاف الأفعال التي يكون الغرض الأول منها بث الرعب في صفوف السكان المدنيين .كل تلك الأفعال تعد مخالفة لمبادئ القانون الدولي الإنساني و ترتقي لجرائم الحرب، ويعد الأفراد الذين يرتكبونها بنية جريمة حرب، وقد ذكر تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة الثالث والصادر في ٩ سبتمبر ٢٠٠٠م جريمة حرب، وقد ذكر تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة الثالث والصادر في ٩ سبتمبر والتناسب وتوخي الحيطة والحذر لحماية المدنيين والأعيان المدنية".

ونذكر هنا بعض نماذج من جرائم تحالف العدوان ومرتزقته على محافظتي تعز ومأرب والتي لم تلتزم بالقانون الدولي ولم تراعي قوانين وقواعد حقوق الإنسان.

### مرتزقة العدوان يستهدفون ملعب النادي الأهلي:

- في ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٠م قام مرتزقة العدوان باستهداف ملعب النادي الأهلي مما أدى إلى إصابة اللاعب ناصر الريمي ونجله عمران، وقد أدانت وزارة الشباب والرياضة استهداف عصابات العمالة والارتزاق ملعب النادي الأهلي، واعتبرت الوزارة في بيان صادر عنها بأن الاعتداء الآثم على الملعب اعتداء موجها ومقصوداً ضد المنشآت الرياضية هدفه الإساءة للجيش واللجان الشعبية ،وأشار البيان إلى محاولة عصابات الارتزاق والعمالة إلصاق أحداث ملعب النادي الأهلي بوحدات الجيش واللجان الشعبية وتحويل البرامج الإعلامية للإدعاء بما هو غير صحيح ومناف لله اقع.

وأكد البيان حرص الجيش واللجان الشعبية على الأعيان المدنية والمدنيين عموماً عند التصدي لعصابات الارتزاق والعمالة في نواحي محافظة تعز وسائر التراب اليمني في محافظات المواجهة والتصدي للعدوان وتبين ذلك في مجمل متابعة أحداث مواجهة المعتدين منذ بدء العدوان في ٢٦ مارس ٢٠١٥ م وطيلة السبت السنوات الماضية، ولفت البيان إلى أن تعمد تدمير المنشآت الشبابية والرياضية على امتداد الساحة اليمنية، سياسة متبعة من قبل دول العدوان منذ مارس ٢٠١٥ م.

### استهداف محطة وقود في مأرب:

اتهم مرتزقة العدوان قوات صنعاء باستهداف محطة وقود في حي الروضة بمدينة مأرب وذلك في حمايو 2020 م، وقد أكدت قوات صنعاء عدم استهدافها للمحطة حيث وأن لديهم ما ينفي هذه المزاعم،كما أن لدى وزارة الدفاع ما يثبت أنها لم تقصف سوى معسكر المنطقة العسكرية الثالثة في مأرب، وقد طالبت الوزارة بالتحقيق بلجان مستقلة في الموضوع بخصوص ما قيل في مأرب أو ماهو حاصل من قتل لأطفال الجمهورية اليمنية والمدنيين في جميع المحافظات ممن استهدفتهم أمريكا وتحالفها.

### استخدام النازحين كدروع بشرية جريمة حرب

في أبريل ٢٠٢١م قام تحالف العدوان ومرتزقته بارتكاب جريمة كبرى قد تكون من أبشع الجرائم وأقذرها على مستوى اليمن، حيث أشارت معلومات واردة من مخيمات النازحين في محافظة مأرب إلى استعدادات عسكرية كبيرة قام بها العدوان والمرتزقة داخل هذه المخيمات، ومنع النازحين من المغادرة خصوصا مع اقتراب المعارك.

ووثقت مشاهد استخدام قوى العدوان مخيمات النازحين في مأرب لأغراض عسكرية وتحويل النازحين من النساء والأطفال إلى دروع بشرية في جريمة حرب غير مسبوقة.

وأظهرت المشاهد تواجدا كبيرا للعربات العسكرية داخل المخيمات وهي تحمل على متنها مجندين تابعين لقوى العدوان وتتخذ من مخيمات النازحين متارس تقيها من استهداف قوات الجيش واللجان الشعبية التى باتت على مقربة من المخيمات.

عشرات النازحين تعرضوا لكثير من المضايقات وتم إجبارهم على البقاء في المخيمات وتعرض بعضهم للسجن، كما أن قيادة المرتزقة في مأرب أجبرت النازحين على العودة إلى "مخيم صنعاء" بعد اقتراب المعارك منه خلال بعد أن كانوا قد غادروه قبل ٢٠ يوما بطلب من قيادة المرتزقة.

وخلال عودة النازحين لأخذ أغراضهم من "مخيم صنعاء" شاهدوا فرق تصوير داخله ما أثار قلقا بالغا لديهم، موضحة أن الكثير من النازحين في مأرب لا يرغبون في أن يكونوا جزءًا من لعبة الحرب، ومن يرفض منهم العودة للمخيم يهددونه بالزج في السجون.

و أفاد مصدر عسكري مطلع أنه تم رصد تحركات مريبة داخل "مخيم صنعاء" للنازحين حيث يتواجد ضباط سعوديون وفرق تصوير داخل المخيم، محذرا من تحضير سلطات المرتزقة لارتكاب مجزرة بحق النازحين في مارب لتسويقها إعلاميا وإلصاق التهمة بالجيش واللجان كورقة ضغط لإيقاف عملية تحرير المحافظة.

وعلى الرغم من كل ما سبق تلتزم المنظمات الإنسانية والأممية حالة من الصمت المريب إزاء كل ما يحدث للنازحين في مأرب، الأمر الذي دفع برئيس المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية عبدالمحسن طاووس إلى تحميل الأمم المتحدة مسؤولية سلامة النازحين، داعياً إلى تأمين ممرات آمنة لخروجهم من مأرب،محذرا في الوقت نفسه من قيام قوى العدوان باستهداف النازحين في مأرب بهدف تحميل الجيش واللجان الشعبية المسؤولية.



وعلى الرغم من كل ما سبق تلتزم المنظمات الإنسانية والأممية حالة من الصمت المريب إزاء كل ما يحدث للنازحين في مأرب، الأمر الذي دفع برئيس المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية عبدالمحسن طاووس إلى تحميل الأمم المتحدة مسؤولية سلامة النازحين، داعياً إلى تأمين ممرات آمنة لخروجهم من مأرب،محذرا في الوقت نفسه من قيام قوى العدوان باستهداف النازحين في مأرب بهدف تحميل الجيش واللجان الشعبية المسؤولية.



### القوانين والتشريعات تجرم استخدام النازحين كدروع بشرية:

يحتوي القانون الدولي الإنساني على أحكام مهمة للحيلولة دون نزوح المدنيين ومنع المعاناة الناتجة عن وقوعه ابتداء، وهو يهدف أيضاً إلى ضمان أنه عند حدوث النزوح يلقي النازحون داخليًا الحماية، وتقدم لهم المساعدة في كُل مراحل نزوحهم .وبدون الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني، وبذل جهود دؤوبة لحماية السكان المدنيين في أثناء النزاعات المسلحة ستستمر أرقام النزوح العالمية في الارتفاع.

وبمقتضى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، يشكل "استغلال وجود شخص مدني أو أشخاص آخرين متمتعين بحماية لإضفاء الحصانة من العمليات العسكرية على نقاط أو مناطق أو وحدات عسكرية معينة" جريمة حرب في النزاعات المسلحة الدولية.

وبمقتضى تشريعات كثير من الدول، يشكل استخدام الدروع البشرية جُرماً جنائيا، وتشمل هذه الممارسة تلك الخاصة بدول ليست أو لم تكن في حينه أطرافاً في البروتوكول الإضافي الأول أو في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

إحصائية للمركز الإعلامي للمحافظات الجنوبية خلال الفترة من أبريل \_ يوليو

#### 17.71

أكدت إحصائية للمركز الإعلامي للمحافظات الجنوبية بالعاصمة صنعاء ارتفاع معدل الجريمة المنظمة في المحافظات المحتلة إلى أعلى المستويات خلال الفترة من أبريل \_ يوليو. 2021 مد صدر المدكذ ألف من 102 حددم قورانة ماكاً عكست حالة الانفلات الأمن الكرد الذم تعشه

ورصد المركز ألف و 491 جريمة وانتهاكاً عكست حالة الانفلات الأمني الكبير الذي تعيشه المحافظات الجنوبية المحتلة وتهدد حقوق المواطنين في حياة مستقرة وآمنة.

وذكر المركز في الإحصائية أن من بين الجرائم والانتهاكات المرصودة خلال تلك الفترة 80 جريمة اغتيال بنسبة % 5,3 في عدن ولحج ووادي حضرموت وشبوة والضالع والمخا.

وأشار إلى رصد 95 جريمة محاولة اغتيال مثلت نسبة % 6,4 ، طالت ناشطين وقيادات عسكرية ومدنية في محافظات عدن ولحج وأبين وشبوة وسقطرى والضالع.

ولأسباب عدة أبرزها تصاعد الصراع بين أدوات الاحتلال الإماراتي والسعودي، ارتفع إجمالي الاعتقالات خارج القانون إلى 347 جريمة بنسبة%23.1 ، واحتلت محافظة شبوة الخاضعة لسيطرة مليشيات حزب الإصلاح المرتبة الأولى في إجمالي الاعتقالات الفردية والجماعية، وجاءت مدينة عدن في المرتبة الثانية عبر مليشيات المجلس الانتقالي الجنوبي التابع للإمارات.

وفي ظل تفشي جرائم السطو المسلح على أراضي وممتلكات الدولة والمواطنين، بلغت جرائم السطو المسلح المرصودة 265 جريمة بنسبة %17,6 ، منها 178 جريمة سطو منظم في عدن ولحج وأبين وشبوة ، و 15جريمة سطو على مؤسسات حكومية ، و 16جريمة سطو على محال تجارية وشركات صرافة ، و 11جريمة سطو على أموال ومرتبات موظفين ، وتسع جرائم سطو ونهب سيارات، و 13جريمة طالت منازل مواطنين.

وتشير الإحصائيات الأولية التراكمية لهذا النوع من الجرائم التي أضحت ظاهرة يومية في أحياء عدن إلى ارتفاع عدد الأراضي العامة والخاصة والبعض منها تابعة لجمعيات سكنية للقطاعين العام والخاص إلى أكثر من ١١ ألف قطعة أرض ، وامتد نطاق السطو المسلح على الأراضي من مدينة عدن إلى محافظات لحج وأبين وشبوة وحضرموت.

ورغم عجز الجهات الأمنية الكلي في عدن عن حماية حقوق وممتلكات المواطنين لضلوع نافذين عسكريين في تنامى سطو الأراضي في المدينة،

تعرض أرشيف التوثيق في هيئة أراضي وعقارات الدولة في مدينة عدن للإحراق المتعمد الأسبوع الماضي، بهدف طمس معالم جريمة النهب المنظم الذي تتعرض له أراضي وممتلكات الدولة والمواطنين في المدينة وتثبيت الأراضي

المنهوبة للناهبين.

ووفقا للإحصائية فقد بلغت جرائم الاختطاف التي طالت نساء ورجال وأطفال خلال الفترة نفسها 63جريمة بنسبة %4,2 ، وجرائم الإخفاء القسري 24 جريمة بنسبة %1,6 ، في عدن وأبين ولحج وشبوة والساحل الغربي، فيما لايزال أكثر من 40 مخفياً قسرياً في سجون سرية تدار من قبل الإمارات في تلك المحافظات.

وفي ظل تنامي ظاهرة حمل السلاح في المحافظات المحتلة بلغ إجمالي الاعتداءات المسلحة 15.4 بنسبة 15.4% طالت أحياء سكنية وشوارع وأسواق وطرقات عامة في عدن وأبين ولحج والمخا والمكلا ووادي حضرموت وسقطرى.

وبلغت الاعتداءات التي طالت احتجاجات شعبية سلمية مناهضة للانتهاكات والسطو المسلح للممتلكات وتدهور الخدمات العامة وانهيار سعر صرف العملة الوطنية ١١٥ حالة اعتداء بنسبة %3,8 ، كما تعرض العشرات من المحتجين في المكلا وشبوة وعدن للقمع والترهيب والملاحقة الأمنية.

وسجل المركز 86 اشتباك عسكري بين أدوات العدوان بمختلف اتجاهاتها في عدن وأبين وشبوة ولحج والضالع والمخا وسقطرى وبنسبة %5.7 وأدت تلك الاشتباكات التي استخدمت فيها الأسلحة الخفيفة والمتوسطة إلى إقلاق السكينة العامة في مدينة عتق وعدن ولودر وحديبو والمخا.



صورة لأحد الاحتجاجات على انتهاكات العدوان ومرتزقته في محافظة تعز

# إحصائيات لبعض انتهاكات العدوان في محافظتي تعز ومأرب:

# أولاً/ إحصائيات انتهاكات العدوان السعودي على محافظة تعز

عدد الجرحى	عدد الضحايا	التاريخ	المديرية	المنطقة	المنطقة التي قصفت	م
طفثين		۸۲/۱/۲۸ عم		صبر الموادم	استهداف أطفال	١
طفثة	امرأة	۲۰۲۰/۱/۲۹	التعزية	قرية الركب - عزلة الهشمة	استهداف مدنيين بقذيفة مدفعية تابعة لمرتزقة العدوان	۲
	امرأة	٥٢/٣/٠٠ م	التعزية	قرية الأعدون	استهداف المدنيين برصاص قناصة المرتزقة	٣
٣ أطفال	مواطن	٥/٤/٠٢٠٢م	صالة	حي السلال	استهداف مدنيين بقذيفة للعدوان	£
	امرأة	۸۱/٤/۱۸	تعز	الصلو	استهداف امرأة بقناصة أدوات العدوان	٥
رجِل	طفلين وامرأة	۲۰۲۰/۱۹	التعزية	وادي حنش	قصف قوى العدوان لمنزل بالمدفعية	٦
طفلة		۲۰۲۰/٤/۳۰	التعزية	عزلة حذران	استهداف طفلة برصاص قناصة العدوان	٧
امرأة وطفلين	رجل	٥/٢٠٢٠م	المعافر	البيرين	استهداف المدنيين	٨
رجل	طفل وامرأة	۸/۰۱۰۲۶م		منطقة الرحبة- شرعب السلام	استهداف المدنيين	٩
	فْتَاة	۷۱/۲/۰۲۶م	المسراخ	قرية الحدادين	استهداف المدنيين	1.
طفل		۲۰۲۰/۷/۱۱	المسراخ	الجيرات	استهداف الأطفال برصاص قناصة العدوان	11
ه مدنیین بینهم ۳ أطفال وامرأة	طقل	۲۰۲۰/۱۱	صالة	مدرسة ۲۲ مايو	استهداف مدرسة ۲۲ مايو	17
امرأة		۲۱۲۰۱۱۰۲۲م	الصلو		استهداف المدنيين بقناصة مرتزقة العدوان	١٣

# تابع إحصائيات انتهاكات العدوان السعودي على محافظة تعز

عدد الجرحى	عدد الضحايا	التاريخ	المديرية	المنطقة	المنطقة التي قصفت	٩
٣ أطفال	طقل	۲۱/۰۱/۰۲ م	صالة	حي المخبز الآلي	استهداف المدنيين بقذيفة هاون	١٤
۳ مدنیین بینهم امرأة		۲۰۱۲/۷/۱	التعزية	العرسوم	استهداف منزل مدني بقذائف الهاون	10
عدد من المدنيين بينهم امرأة		۲۰۲۱۲۲۷ م	صالة	حي سكني	استهداف مدنیین بقصف مدفعی	١٦
طفلة معاقة		۲۰۲۱/۳/۷	صالة	حارة العلبة	استهداف متزقة العدوان لباص المعاقين	١٧
٤ أطفال وامرأة		۲۰۲۱/۳/۱۷	خدير	قرية الدحداح	استهداف مدنيين بقصف مدفعي للمرتزقة	١٨
۳ مدنیین	٤ مدنيين بينهم ٣ نساء	۲۰۱۲/۳/۱۹	حيفان	قرية الأعمور بعزلة الأعروق	استهداف منزل المواطن ثابت عبد الواحد العامري بقذيفة	١٩
۳ مدنیین بینهم طفل		٥/٤/١٢٠٢م	صالة	حي الجملة	استهداف مدنيين بقذيفة لمرتزقة العدوان	۲.
امرأة وطفل		٥/٤/١٢ ، ٢م	مقبنة	قرية العريس	استهداف أسرة المواطن عبداللله الرامي بقصف مدفعي لمرتزقة العدوان	۲۱
طفل		٤/٧١/٢٠٢م	التعزية	وادي جديد	استهداف طفل برصاص قناصة مرتزقة العدوان	4 4

# ثانياً/ إحصائيات انتهاكات العدوان السعودي على محافظة مأرب

عدد الجرحى	عدد الضحايا	التاريخ	المديرية	المنطقة	المنطقة التي قصفت	۴
	<ul><li>١٠ مدنيين بينهم ٤ أطفال وامرأة</li></ul>	۲۰۲۰/۲/۲۹	وادي عبيدة	الخشعة السفلى	مجزرة آل سبيعيان	١
طفلین	٤ أطفال	۲۰۲۰/۷/۲۷	حريب	قرية الحزم	مقتل أطفال إثر انفجار قنبلة من مخلفات العدوان	۲
رجل مدني و ٤ أطفال		٥/٩/٠ ٢ ، ٢م	ماهلية	العرضية	استهداف محلات تجارية	٣
امرأة وطفايها	طفل	۱/۱۱/۱۰۲۶م	صرواح	وادي حباب	انفجار قنبلة من مخلفات العدوان	£
٢ أطفال	٢ أطقال	۲۰۲۰/۸/۷		الذراع بني ربيح	انفجار قنبلة من مخلفات العدوان	٥

# التوصيات

بعد حصر حجم الجرائم والأضرار التي ارتكبتها الآلة العسكرية لتحالف العدوان السعودي في اليمن و انتهاكاتها الواضحة و الصريحة لكل القوانين و الاتفاقيات الدولية فإن منظمة انتصاف لحقوق المرأة و الطفل توصى بما يلى -:

العمل على وقف العدوان على اليمن و فك الحصار برأ و بحراً و جواً.

مطالبة المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية بتكثيف جهودها في توثيق الجرائم المرتكبة بالمحافظات الخاضعة لتحالف العدوان بحق النساء والأطفال من قتل و اغتصابات واختطافات وكشفها للرأي العام الدولي تمهيداً لتقديم مرتكبيها للعدالة.

مطالبة المحكمة الجنائية الدولية بتحريك الدعاوى القانونية ضد المجرمين الذين ثبت تورطهم في تلك الجرائم (الاغتصابات) محلياً من ضباط وجنود ورجال أمن، وعلى رأسهم القيادات العسكرية والمدنية التابعة لها ممثلة بعبد ربه منصور هادي وحكومته ورؤساء وملوك الدول التي تدعم تلك القيادات وتعمل تلك القيادات لمصلحتها، وفقا للنظام الأساسي للمحكمة (نظام روما).

تكثيف جهود منظمات المجتمع المدني سواء العاملة في المجال الحقوقي والإعلامي ومراكز الرصد والتوثيق حيال ما يرتكب من جرائم في تلك المناطق المحتلة التي تغيب فيها السلطات الحقيقية للدولة في تطبيق القوانين ، بما يشكله ذلك من ردع حقيقي لتلك العصابات ويوفر الحماية لتلك الفئات الضعيفة.

نطالب بتشكيل لجنة تقصي حقائق مستقلة تتكون من أشخاص مشهود لهم بالكفاءة والحيادية للتحقيق في كل الانتهاكات التي حصلت في اليمن منذ ٢٦ مارس ٢٠١٥م، وتقديم قيادة تحالف العدوان ومرتكبي الجرائم و المجازر للمحاكمة .

أن يقوم المجتمع الدولي بمسؤولياته القانونية والضغط على دول التحالف، بما يضمن حماية المرأة والطفل من تداعيات عملياتها العدائية.

تفعيل دور المجتمع الدولي لآليات الحماية الدولية الخاصة بالمرأة والطفل ، بما يكفل محاسبة قيادات تحالف العدوان كمجرمي حرب بسبب ما اقترفوه بحق نساء وأطفال اليمن.

تحث المنظمة جميع أسر ضحايا الاغتصابات في تلك المحافظات والمشار إليها في التقرير إلى تقديم دعاوى قضائية أمام المحاكم الوطنية في العاصمة صنعاء لضمان حقهم القانوني أمام القضاء الوطني.

أن يقوم مجلس الأمن بمسؤوليته تجاه حماية المرأة والطفل وإنشاء آليات خاصة لمحاسبة منتهكي حقوقهما.

١٠ أن يتولى مجلس حقوق الإنسان مسؤولية متابعة أوضاع حقوق النساء والأطفال في اليمن بصورة تفصيلية خصوصا فيما يتعلق بالجانب الصحي والأسر النازحة نتيجة الحصار والعدوان على بلادنا.



عنوان المنظمة :جولة سبأ

أرقام هواتف المنظمة 778000597-778000596 :

روابط المنظمة:

: entesaforg2@gmail.com الإيميل

: <u>https://www.facebook.com/EntesafOrg/</u>

اليونيوب: https://youtube.com/channel/UCTqhgKY7eriQWo4M2sMD4rA

تويتر: https://twitter.com/entesaf2?s=08

نيليجرام: https://t.me/Entesaforg

https://entesaf.org/380/: الموقع الإلكتروني